

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي Federation of GCC Chambers



النقريه
الاقتصادي
الفصلي

(مايو 2010)



شركاؤنا في النجاح:



الاعلامي



BNP PARIBAS



مجموعة الشهري
للإستثمارات التجارية

www.alshihrigroup.com



أداء اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

ملخص عام

من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي، الذي تقلص بواقع 2.2 في المائة في عام 2009، بنسبة 2.7 في المائة هذا العام، و 3.2 في المائة في عام 2011. كما سينمو حجم التجارة العالمية، الذي تراجع بدرجة كبيرة بلغت 14.4 في المائة في عام 2009، بنسبة 4.3 في المائة هذا العام و 6.2 في المائة في عام 2011. وقال تقرير للبنك الدولي أن قوة تعافي الاقتصاد العالمي ستتوقف على تحسن الطلب في قطاعي المستهلكين والشركات، وكذلك وتيرة قيام الحكومات بسحب برامج التحفيز الاقتصادي والنقدي. فإذا تم ذلك قبل أوانه، فمن الممكن أن يؤدي إلى وأد التعافي الاقتصادي؛ لكن الانتظار أطول مما ينبغي يمكن أن يؤدي أيضاً إلى عودة بعض الفقاعات التي عجلت بحدوث هذه الأزمة إلى التضخم.

وعلى صعيد البلدان النامية، فمن المتوقع أن تشهد تعافياً قوياً نسبياً حيث سيبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 5.2 في المائة في عام 2010، و 5.8 في المائة في عام 2011 - وذلك مقابل 1.2 في المائة في عام 2009. أما البلدان الغنية، التي تقلص إجمالي الناتج المحلي فيها بنسبة 3.3 في المائة في عام 2009، فمن المتوقع أن تشهد معدل نمو أقل سرعة - بواقع 1.8 في المائة و 2.3 في المائة في عامي 2010 و 2011 على التوالي.

ويتباين مستوى الأداء في مناطق العالم النامية من منطقة إلى أخرى. فالكساد الاقتصادي كان شديداً في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، وجاءت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو بعد تفجر أزمة ديون اليونان لتلقي الشكوك على أداء الاقتصاديات الأوروبية عام 2010، وخاصة القطاع المصرفي، في حين استمرت معدلات النمو القوي نسبياً في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وأقلنت منطقتا جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الآثار الأسوأ للأزمة الاقتصادية العالمية، بينما تضررت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تضرراً شديداً، وما زال عدم اليقين يحيط بأفاقها المستقبلية.

توقع معهد التمويل الدولي في تقرير حديث له حول اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي 983 مليار دولار عام 2010، بنسبة نمو قدرها 4.4% بالمقارنة مع العام 2009. كما سوف يرفع صافي الفائض في الحساب الجاري من 47 مليار دولار عام 2009 إلى 128 مليار دولار عام 2010، ثم إلى 163 مليار دولار عام 2011 بفضل زيادة أسعار النفط. وكننتيجة لذلك، سوف يرتفع صافي الموجودات الأجنبية لدول المجلس إلى 1.2 تريليون دولار عام 2010 ثم إلى 1.3 تريليون دولار بنهاية العام 2011 وهو يعادل 122% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبينت توقعات التقرير أن السعودية سوف تحقق نمو قدره 3.4% عام 2010، والإمارات 2% والكويت 3.2% وقطر 13.9% وعمان 5.1% والبحرين 3.1%. كما سوف ينمو القطاع

النفطي بنسبة 2.6% في السعودية و 2.7% في الكويت و 3.2% في الكويت و 22% في قطر و 7.8% في عمان و 0.4% في البحرين، في حين ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.7% في السعودية و 1.8% في الإمارات و 3.3% في الكويت و 6% في قطر و 4% في كل من عمان والبحرين.

ووفقا لتقديرات المعهد أيضا، سوف يبلغ صافي الفائض في الحساب الجاري 124 مليار دولار منه 36 مليار دولار في السعودية و 16 مليار دولار في الإمارات و 45 مليار دولار في الكويت و 19 مليار دولار في قطر و 6 مليار دولار في عمان و ملياري دولار في البحرين. كما يتوقع التقرير أن تساهم سياسات الإنفاق المعتدلة ووجود عرض في المواد والسكن علاوة على تراجع الأسعار عالميا إلى بروز معدلات تضخم معتدلة في دول المجلس، حيث تبلغ 4.9% في السعودية و 0.8% في الإمارات و 4.4% في الكويت و 0.4% في قطر و 3.4% في عمان و 2.8% في البحرين.

وشدد التقرير أن هذه المؤشرات توضح أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هي في طريقها للعودة للنمو القوي بفضل زيادة أسعار النفط، وتنامي أنشطة الإنتاج والتصدير، وتوسع الإنفاق الحكومي.

وفي المدى المتوسط سوف تحظى معدلات النمو الاقتصادي في دول المجلس على دعم آخر ناجم عن الإصلاحات الهيكلية في القطاعات الأكثر تأثر بالأزمة مثل ميزانيات البنوك التجارية وإعادة هيكلة المؤسسات المالية غير المصرفية، علاوة على تعزيز قواعد الشفافية والحوكمة وإدارة المخاطر.

وقال المعهد أنه بات واضحا الآن وبعد مرور أكثر من عام على الأزمة العالمية، فإن مصدر التهديد الرئيسي لتعافي اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هو القطاع المصرفي في هذه الدول، خصوصا بعد تحسن أسعار النفط وعودة الإيرادات النفطية على مستويات تغطي برامج الإنفاق الحكومي، مع توقع بلوغ متوسط سعر النفط 80 دولار للبرميل خلال العام 2010. وقد كشفت الأزمة عن بعض أوجه القصور في القطاع المالي في المنطقة، ابرزها ضعف نظم ادارة المخاطر والافراط في الرفع المالي للمؤسسات، وفي المرحلة المقبلة سوف تظل التدابير الرامية الى تقوية التنظيم والرقابة الماليين- والتي يجري استحداثها في بعض البلدان بالفعل- عنصرا بالغ الأهمية.

وستكون مواصلة الإنفاق العام على البنية التحتية والتنمية الاجتماعية عنصرا أساسيا للمساعدة على تحقيق إمكانات هذه الاقتصاديات، وسيتعين على الحكومات أيضا الشروع في وضع استراتيجيات لسحب دعم السيولة الاستثنائي الذي قدمته أثناء الازمة لتخفيف حدة آثارها. وستظل أولويات الأجل المتوسط تتضمن تطوير الأسواق المالية- بما يشمل من تنوع في النظام يتجاوز حدود النظام المالي القائم على البنوك- وكذلك جهود تحسين مناخ الاعمال بغية دعم التنوع في النشاط الاقتصادي ويجاد فرص العمل.

أولا: الأداء الاقتصادي

منذ عام 2004، ودول مجلس التعاون الخليجي تزيد حجم إنفاقها بشكل كبير جدا، حيث بلغ متوسط الزيادة خلال الأعوام 2004 – 2007 ما نسبته 15%، بينما بلغ متوسط الزيادة

خلال العام 2008 ما نسبته 27% نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار البترول التي تواصلت لما قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وفي عام 2009، انخفضت هذه النسبة لتتراوح ما بين 8 – 17% (أعلاها في السعودية). أما للعام 2010، فإن صندوق النقد الدولي يتوقع أن ينمو الإنفاق الحكومي بمعدل 20% نتيجة تحسن أسعار النفط.

أما فيما يخص إيرادات من النفط والغاز، فإن تقديرات المعهد الدولي تظهر انها بلغت 323 مليار دولار عام 2009، لكنها سوف ترتفع إلى 419 مليار دولار عام 2010 ثم إلى 457 مليار دولار عام 2011 وهي نسبة 46% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي. وقال إن موازين الحسابات الجارية لدول الخليج التي حققت فوائض ضخمة عدة سنوات وبلغت 292.3 مليار دولار عام 2008، انخفضت إلى 47 مليار دولار عام 2009، لكنها سوف ترتفع إلى 128 مليار دولار عام 2010.

لقد شكلت سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي الأداة الرئيسية للنهوض بأعباء تطوير البنية التحتية والمشاريع الخدمية في مجال الصحة والتعليم والإسكان، علاوة على توفير وظائف لشريحة المواطنين الشباب الأخذة بالتزايد بشكل سريع. كما سهمت خلال العام الجاري في التخفيف من الآثار الضارة لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاديات الخليجية.

ثانيا: التطورات الاقتصادية:

1- الناتج المحلي الإجمالي

توقع معهد التمويل الدولي في تقرير حديث له حول اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي 983 مليار دولار عام 2010، بنسبة نمو قدرها 4.4% بالمقارنة مع العام 2009. وبينت توقعات التقرير أن السعودية سوف تحقق نمو قدره 3.4% عام 2010، والإمارات 2% والكويت 3.2% وقطر 13.9% وعمان 5.1% والبحرين 3.1%. وشدد التقرير أن هذه المؤشرات توضح أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هي في طريقها للعودة للنمو القوي بفضل زيادة أسعار النفط، وتنامي أنشطة الإنتاج والتصدير، وتوسع الإنفاق الحكومي.

ويظل التمييز بين النشاط في القطاع النفطي وفي القطاع غير النفطي واضحا بشكل جلي، حيث يتوقع التقرير أن ينمو القطاع النفطي بنسبة 2.6% في السعودية و 2.7% في الكويت و 3.2% في الكويت و 22% في قطر و 7.8% في عمان و 0.4% في البحرين، في حين ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.7% في السعودية و 1.8% في الإمارات و 3.3% في الكويت و 6% في قطر و 4% في كل من عمان والبحرين.

2 - النفط والغاز

تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دورا حيويا في استقرار أسواق النفط العالمية. وتمثل دول المجلس 40% من الاحتياطات النفطية المكتشفة و 23% من احتياطات الغاز العالمية. وتسهم دول المجلس في استقرار أسواق النفط كونا تعتبر أكبر مصدر للنفط بنسبة 25% من إجمالي الصادرات العالمية.

وعلى المدى المتوسط، يتوقع أن أغلب الزيادة في الإنتاج العالمي من خام النفط سوف تأتي من دول المجلس، حيث تخطط السعودية لرفع طاقتها الإنتاجية من 12.5 مليون برميل يوميا إلى 15 مليون برميل يوميا عام 2012. كما سوف تزيد طاقة إنتاج الغاز (القسم الأكبر من قطر) من 4.3 مليون برميل معادل لبرميل النفط يوميا عام 2008 إلى 6.3 مليون برميل يوميا عام 2010، ليلبي بذلك خمس الزيادة في الطلب العالمي على الغاز.

ويقدر تقرير ساميا انخفاض إنتاج النفط من 16.1 مليون برميل يوميا عام 2008 إلى 14.9 مليون برميل يوميا عام 2009، وترتفع إلى 15.2 مليون برميل يوميا عام 2010. ويقول تقرير لمجلة الميد أنه في ظل الأوضاع الراهنة، هناك توقعا بحدوث تباطؤ في عمليات تطوير قطاع الطاقة خلال عام 2010 نتيجة لإعادة مراجعة عقود بعض المشروعات في ظل انخفاض تكلفة الإنشاءات، وما قد يرافق ذلك من إعادة مراجعة الكثير من المناقصات، بهدف ضمان عدم دفع نفقات أكثر من اللازم.

وفيما جرى إرجاء الكثير من المشروعات في عام 2009، إلا أن المشروعات التي جرى إطلاقها بالفعل تتيح أعمالا تكفي لانشغال الكثير من الشركات العاملة في قطاع الإنشاءات، ولكن مع استكمال هذه المشروعات، وعدم وجود مشروعات جديدة، ستجد شركات المقاولات في وضع يملي عليها ضرورة تسريح المزيد من العاملين.

وتتوقع المجلة بأن يبلغ متوسط سعر النفط في عام 2010 نحو 75 دولارا للبرميل، مقارنة بمتوسط سعر بلغ 62 دولارا للبرميل في عام 2006، وهو ما يعني أن وضع الدول الأعضاء في منظمة أوبك سيكون أفضل في عام 2010، بالمقارنة مع دول المنطقة الغير أعضاء في منظمة أوبك التي لن يكون في وسعها زيادة طاقتها الإنتاجية.

وبفرضية بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تعاود كافة اقتصاديات المنطقة مسار النمو مجددا في عام 2010، حيث ستكون الإمارات والسعودية وقطر أسرع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تعافيا، وذلك في ظل استفادة قطر من توليفة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج، واستفادة السعودية من زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي، وانتعاش اقتصاد الإمارات من بلوغ الدورة الاقتصادية مستوى القاع.

وتتنبأ تقديرات مجلة «ميد» بأنه سيجري إرساء مشروعات في قطاع الطاقة بمنطقة الخليج خلال عام 2010 تصل قيمتها إلى 100 مليار دولار إلى جانب إرساء مشروعات بقيمة لا تقل عن 48 مليار دولار في عام 2011، فضلا عن إرساء مشروعات بقيمة 19 مليار دولار في 2012، وبالطبع تعتبر هذه الأرقام مرشحة للزيادة مع الإعلان عن المزيد من المشروعات من جانب هذه الدول.

وتظهر قاعدة بيانات مجلة «ميد» بخصوص المشروعات أن شركات النفط الوطنية في دولة الإمارات ستقوم بإرساء عقود لمشروعات خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2010 تصل قيمتها 18 مليار دولار، وذلك للاستفادة من انخفاض قاعدة التكاليف. فيما أفادت تقديرات مصادر صناعة النفط أن إمارة أبوظبي ستنفق أكثر من 30 مليار دولار أميركي على مشاريع جديدة خلال الفترة بين مارس 2009 ومارس 2010، وذلك بهدف الاستفادة من انخفاض تكلفة العمليات الهندسية والمواد الأولية اللازمة.

وفي السياق ذاته، تقدر شركة تكنيب الفرنسية أن تقوم الكويت وقطر والمملكة السعودية مجتمعين بإرساء عقود إضافية قيمتها 9,38 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من بداية 2010 حتى نهاية 2012. وتوقعت بأن يتم إرساء عقود للطاقة بقيمة 60 مليار دولار في أربع أسواق رئيسة بمنطقة الخليج خلال الثلاث سنوات المقبلة.

وتأتي هذه التوقعات على أرضية تزخر بتقديرات تبشر بتصاعد وتيرة إرساء مشروعات عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2010 بقيمة نصف تريليون دولار، بهدف الاستفادة من انخفاض تكاليف الإنشاءات.

وذلك في ظل بروز توقعات تبشر بتعاف اقتصادي يعم المنطقة، وما واكبها من عودة الثقة مجدداً إلى سوق المشروعات، ويتوقع المقاولون والمقاولون من الباطن والعملاء على حد سواء بأن يكون عام 2010 عاما مشحونا بالعمل فيما يتعلق بإرساء المشروعات لاسيما في قطاع الطاقة.

وتفيد تقديرات مجلة ميد بأن قيمة المشروعات قيد الإرساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تزيد على 505 مليارات دولار، وأنه جري وقف مشروعات قيمتها 9,623 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية، ولكن من المتوقع استئناف إطلاق هذه المشروعات في حالة حدوث انتعاش اقتصادي بالمنطقة.

وفي مستهل العام المنصرم، واجهت شركات الطاقة وضعا صعبا ناجما عن تراجع سعر النفط إلى حوالي 35 دولارا للبرميل في يناير من العام المذكور، حيث أخذت الأسعار المنحي التراجعي على مدار الأشهر الستة التالية على بلوغها مستوي الذروة في يوليو 2009، عندما وصلت حينذاك إلى 147 دولارا للبرميل.

وفي ظل هذا التدني في أسعار النفط، تراجعت التوقعات بشأن إمكانية تنفيذ أي مشروعات جديدة، حيث بدا حينذاك أن انخراط شركات النفط الوطنية عبر المنطقة في العديد من المشروعات الضخمة والمكلفة غير مجد تجاريا واقتصاديا.

ولكن بدا وضع دول الشرق الأوسط المعتمدة على النفط قويا خلال الأشهر الأخيرة من العام المنصرم، إذ اتجه الطلب العالمي إلى الصعود في نوفمبر 2009، بعد تراجع دام ما يزيد على عام ونصف عام، وساعد صعود الطلب في دعم أسعار النفط في شهر نوفمبر من العام المنصرم لتزيد على 80 دولارا للبرميل.

وواكب التغير الحاصل على صعيد الأسعار، انخفاض تكلفة الإنشاء والتوريد والهندسة على مدار أشهر عام 2009، وذلك اثر مرحلة شهدت صعودا ضخما في التكاليف، وشجع انخفاض التكاليف الكثير من حكومات المنطقة على المضي في تنفيذ مشروعات جديدة.

وفي هذا المجال، قدرت شركة تكنيب الفرنسية أن تكلفة الإنشاءات في قطاع الطاقة قد انخفضت بحلول أكتوبر 2009 بما يزيد على 45%، بالمقارنة مع مستويات الذروة التي بلغت في يوليو 2008، كما استفادت الحكومات الخليجية من تراجع تكلفة المعدات بنسبة 60%.

وقد حفز انخفاض التكلفة شركات النفط الوطنية في كل من المملكة السعودية والإمارات على إرساء عقود خلال الأشهر الثماني الأولى من عام 2009 بقيمة إجمالية تبلغ 2,28 مليار، كما تفيد التقديرات بأن أغلب العقود صارت في وضع أفضل في الأسواق الخليجية، بما في ذلك الكويت والسعودية، وأنه سيجري طرحها في مناقصات في عام 2010.

فمع تصاعد مشاعر التفاؤل لدى شركات النفط الوطنية في منطقة الخليج قبل حلول نهاية العام المنصرم، أعلنت عدد من هذه الشركات إرساءها عقوداً قيمتها مليارات الدولارات، ففي الإمارات، وقعت شركة أبوظبي لتسييل الغاز المحدودة «أدجاز» وشركة «هيونداي» للصناعات الثقيلة الكورية المحدودة اتفاقية تنفيذ الأعمال الهندسية والمشتريات والإنشاءات الخاصة بمشروع «تطوير الغاز المتكامل في جزيرة داس» بتكلفة 3 مليارات و365 مليون درهم إماراتي، حوالي مليار دولار أميركي.

كما وقعت شركة أبوظبي لتكرير النفط (تكرير) التابعة لشركة أدنوك عقدين بـ2,5 مليارات دولار مع شركتين لزيادة الطاقة التكريرية لمصفاة الرويس في منطقة الرويس الصناعية التي تقع على بعد 250 كيلومتراً غربياً أبوظبي. واختارت تكرير شركتين من كوريا الجنوبية، هما إس كيه إنجينيرينغ لتنفيذ العقد الأول بكلفة 1,2 مليار دولار، لإنشاء وحدة تقطير النفط الخام، وجي إس إنجينيرينغ لتنفيذ العقد الثاني بقيمة 1,3 مليارات دولار، لإنشاء وحدة لتكسير الزيوت الثقيلة.

ويهدف المشروع المكوّن من 7 عقود إلى زيادة الطاقة التكريرية للشركة بمقدار 417 ألف برميل من النفط الخام يومياً، ويشمل وحدات متطورة لإنتاج مشتقات نفطية فائقة الجودة بناء على أحدث نظم حماية البيئة. وأفادت مصادر في صناعة النفط بأن عمليات توسيع مصفاة الرويس تزيد الطاقة الإنتاجية للمصفاة الأكبر في أبوظبي إلى 800 ألف برميل يومياً، من 400 ألف حالياً.

وعلى المنوال نفسه، طرحت «أدنوك» وحليفاتها في حقل شاه للغاز كونوكوفيليبس الأميركية 4 حزم مناقصات جديدة، من أصل 10 تخص الإجراءات الأولية لمشروع تطوير الحقل بأبوظبي، وتخطط أدنوك لأن تطرح المناقصات المتبقية خلال النصف الثاني من العام الجديد، بحيث يتم إرساء جميع العقود بحلول ديسمبر 2010.

وفي الإطار ذاته، تخطط المملكة السعودية للشروع في أنشطة استكشاف النفط بالبحر الأحمر، كما طرحت مناقصات مشروعات للغاز في حقل مينيفة وشيبيه، ويأتي ذلك ضمن اهتمام المملكة باستغلال احتياطي الغاز لتلبية الطلب المحلي المتصاعد والذي ينمو بمعدل 7%، ومع نجاح شركة أرامكو السعودية وتوتال الفرنسية في خفض تكلفة مصفاة الجبيل بقيمة ملياري دولار لتبلغ 9,6 مليارات دولار.

فإن التوقعات تشير إلى أن خفضاً مماثلاً سيتم بالنسبة لعقود الأعمال الهندسية والإنشائية والتوريد إقامة مصفاة ينبع التي من المقرر أن تطرح على المناقصة في يناير 2010، كما أنه من المتوقع أن تتخذ شركتا أرامكو السعودية وداو كيميكال الأميركية قراراً استثمارياً نهائياً بشأن تأسيس مجمع ضخخ للبتروكيماويات في رأس التنورة بحلول نهاية 2010.

وعلى المنوال نفسه، تمضي البحرين وسلطنة عمان قدماً في القيام بإعمال استكشافية ضخمة، فمن جانب وقعت البحرين وكل من شركة أوكسيدنتال الأميركية وشركة مبادلة الإماراتية على اتفاقية لتطوير حقل البحرين، ووفقاً للاتفاقية فإن مملكة البحرين ممثلة في الهيئة الوطنية للنفط والغاز، ستتملك كمية الإنتاج الحالي من النفط البالغة 33 ألف برميل يومياً من النفط و3,1 مليار قدم مكعب من الغاز وما يزيد على ذلك بعد التطوير سيتم توزيعه بين شركتي أوكسيدنتال ومبادلة الإماراتية كطرف، والبحرين كطرف ثاني، وفقاً لمعادلة تتغير بتغير كميات الإنتاج.

وستنتفك الشركتان (أوكسيدنتال) و(مبادلة) 15 مليار دولار، كما تتوقع سلطنة عمان زيادة إنتاجها النفطي من 756 إلى 805 آلاف برميل يوميا، وذلك من خلال الاستعانة بتقنيات الاستخلاص المعزز للنفط.

وتواجه شركات البتر وكيمياويات ظروف سوق بالغة الصعوبة، فبينما يجري إضافة طاقة إنتاجية جديد لمادة الإيثيلين يصل حجمها 15 مليون طن خلال الفترة المحصورة بين أغسطس 2008 ومارس 2010، وصل الطلب العالمي إلى مستويات متدنية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وهو ما يدعم التوقعات ببقاء الأسعار منخفضة لبعض الوقت.

كما يشهد قطاع الطاقة في الكويت بعض التقدم، مع إطلاق خطط تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية إلى 4 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020، بيد أن المعارضة السياسية ترفض الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة، وأفادت مجلة «ميد» أن هناك شائعات بأن يتم طرح مشروع مصفاة الزور للمناقصة خلال عام 2010، وذلك بعدما واجه المشروع سلسلة من التأجيلات، كما أنه من المتوقع إنقاذ مشروع مشترك للبتر وكيمياويات تبلغ تكلفته 17 مليار دولار.

من جانبها أعلنت شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية «أدكو» عن مشروع لرفع الطاقة الإنتاجية للشركة إلى (8, 1) مليون برميل يوميا بنهاية 2016. وقد وقعت الشركة اتفاقيتين في يناير 2009 مع شركة «بتروفاك» لتطوير حقل عصب بقيمة 5, 8 مليارات درهم 3, 2 مليار دولار أميركي «وشركتي تيكنيكاس ريونيداس واتحاد المقاولين العالمية لتطوير حقلي شاه وساحل بقيمة 4, 4 مليارات درهم (2, 1 مليار دولار أميركي) ليصل إجمالي تكلفة تطوير الحقول الثلاثة إلى 9, 12 مليار درهم 5, 3 مليارات دولار. ويسهم تطوير الحقول الثلاثة في زيادة الطاقة الإنتاجية للشركة بحوالي 150 ألف برميل يوميا إضافة إلى استبدال قسم كبير من المنشآت وخطوط الأنابيب في هذه الحقول التي تعمل منذ فترات طويلة. وقد رصدت أدكو استثمارات في عام 2009 تبلغ حوالي ثلاثة مليارات دولار لعمليات التطوير والتي تأتي في إطار الخطة التطويرية الشاملة في الشركة حتى عام 2016 والتي تبلغ كلفتها حوالي 12 مليار دولار.

من جهتها أعلنت «جاسكو» في 15 يوليو ترسية مناقصة التصميم الهندسية التفصيلية وتوريد المعدات والمواد وأعمال الإنشاءات والتشغيل لمشاريع منظومات الغاز المتكامل على أساس السعر الشامل مع تسليم المفتاح بقيمة إجمالية بلغت 34 مليار درهم. وتم توقيع العقود النهائية مع الشركات الفائزة في الثاني من نوفمبر 2009. وتشمل هذه المشاريع مصنع معالجة الغاز - مجمع (حبشان - 5) ووحدات المرافق والملاحق - لهذا المجمع والخط الرابع لتجزئة سوائل الغاز الطبيعي - مصنع الرويس - وصهاريج تخزين منتوج البروبان والبيوتان والنافتا البرافينية. وقد فاز إئتلاف شركتي جيه جي سي اليابانية وتكنيمونت الإيطالية بمناقصة مشروع مصنع معالجة الغاز - مجمع حبشان 5 بسعر شامل يساوي 17 مليارا و300 مليون درهم، حوالي أربعة مليارات و700 مليون دولار أميركي، كما فازت شركة «هايونداي للهندسة والإنشاءات الكورية» بمشروع وحدات المرافق والملاحق - مجمع حبشان 5 بسعر إجمالي يساوي ستة مليارات ومئتي مليون درهم (حوالي مليار وسبعمئة مليون دولار أميركي)..

أما مشروع الخط الرابع لتجزئة سوائل الغاز الطبيعي في الرويس، فقد فاز به ائتلاف شركتي بتروفاك اوجي إس للهندسة الكورية بسعر إجمالي يعادل ثمانية مليارات درهم (حوالي مليارين و100 مليون دولار أميركي) في حين فازت شركة «سي بي أي» الأميركية بمشروع صهاريج التخزين بسعر إجمالي يساوي ملياراً و950 مليون درهم (حوالي 533 مليون دولار). كما عملت شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية «أدما العاملة» ضمن الخطة الشاملة لأبوظبي في تطوير الحقول النفطية وزيادة القدرة الإنتاجية للحقول لرفع الطاقة الإنتاجية من النفط الخام، وطالب مجلس الإدارة في يونيو 2009 إدارة الشركة بتنفيذ مشروعات زيادة الإنتاج بحسب الخطة الموضوعية. وذلك برفع الإنتاج إلى 600 ألف برميل في اليوم بحلول الربع الرابع من عام 2010، و700 ألف برميل يومياً في الربع الثالث من عام 2015 و970 ألف برميل يومياً في الربع الأول من عام 2018، ووقعت شركة «أدما العاملة» في 16 يونيو 2009 اتفاقية مع شركة الإنشاءات البترولية الوطنية تتعلق بعقد الهندسة والإنشاءات الخاص بالجانب البحري لمشروع حبشان لتطوير الغاز المتكامل بقيمة 402 مليون دولار أميركي. وبدورها وضعت شركة تطوير حقل زاكوم «زادكو».. الخطط لرفع الطاقة الإنتاجية لحقل زاكوم العلوي «العماق» من حوالي 500 ألف برميل يومياً إلى حوالي 750 ألف برميل يومياً بنهاية 2015 وشرعت الشركة لهذا الغرض بإنشاء أربع جزر نفطية اصطناعية تعد الأولى من نوعها في آسيا والشرق الأوسط مهمتها القيام بحمل منصات الحفر وإنتاج النفط العملاقة الخاصة بالشركة.

وقد أرست شركة تطوير حقل زاكوم العلوي في أبوظبي «زادكو» على شركة الجرافات البحرية الوطنية عقد مشروع إنشاء الجزر في حقل زاكوم البحري بقيمة 3,2 مليار درهم أي حوالي 650 مليون دولار، وستمثل الطاقة الإنتاجية لزادكو حوالي ربع إنتاج دولة الإمارات من النفط بعد الانتهاء من أعمال التطوير بنهاية عام 2015، وتهدف الخطة الرئيسية التي تتضمن عدة مراحل إلى رفع طاقة هذا الحقل إلى 600 ألف برميل بنهاية العام وصولاً إلى 750 ألف برميل يومياً بنهاية عام 2015.

وبقدر ما عملت أبوظبي على تطوير حقولها النفطية لزيادة الطاقة الإنتاجية من النفط الخام سعت في الوقت ذاته إلى زيادة طاقتها الإنتاجية من المشتقات النفطية وقررت لهذا الغرض توسيع مصفاة الرويس بزيادة طاقتها بما يزيد على 400 ألف برميل يوماً وأرست في إطار هذا المشروع عقدين على شركتين كوريتين جنوبيتين بقيمة 5,2 مليار دولار.

فقد أعلنت شركة أبوظبي لتكرير النفط (تكرير) في الرابع من نوفمبر 2009 عن ترسية عقدين بمبلغ 2,5 مليارات دولار على شركتين عالميتين وذلك كجزء من خطة لزيادة الطاقة التكريرية في مصفاة الرويس الواقعة في منطقة الرويس الصناعية والتي تبعد حوالي 250 كيلو متراً غربى مدينة أبوظبي.

أما بالنسبة للغاز، فإن معظم دول المجلس تشعر بمحدودية الإنتاج إزاء الطلب المتزايد، خاصة لمقابلة احتياجات مشاريع البنية التحتية والمشاريع الصناعية التي تقام. وفي الإمارات العربية المتحدة حيث ينمو الطلب المحلي بنسبة 10% في السنة يتوقع أن يكون هناك نقص في الغاز في عام 2012. ولذلك، اضطرت سلطات أبوظبي لاستغلال غاز الإمارة شديد الحموضة التي تسبب التآكل لكي تلبى الطلب، وهذه العملية تنطوي على تكاليف عالية. وفي المملكة العربية

السعودية، حيث ينمو الطلب على الغاز الجاف بنسبة 6% في السنة، تعرضت بعض المشاريع الصناعية للتأخير بسبب نقص الغاز المستخدم كمادة أولية أو للطاقة. وفي قطر، تنفذ شركة قطر للبترول خطة الاستثمار الخماسية لاستثمار 83 بليون دولار في قطاع الهيدروكربون. وقد تم تخصيص ثلاثة أرباع هذا المبلغ لمشاريع الغاز الطبيعي. لقد استثمرت السلطات القطرية الكثير في الغاز الطبيعي لسنوات متتالية فطورت العديد من المنتجات وعمليات الإنتاج المتميزة مثل الغاز الطبيعي (إل إن جي) وتزويد الغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب (بي إن جي)، وسوائل الغاز الطبيعي (إن جي إل إس). وعلاوة على ذلك يستخدم الغاز الطبيعي على نحو متزايد كمادة أولية أو كمصدر للطاقة في صناعات البتر وكيمياويات والحديد وخدمات المرافق العامة كالغاز والكهرباء. وسوف تبدأ قطر ابتداء من هذا العام بمضاعفة انتاجها من الغاز الطبيعي من 30.7 مليون متر مكعب إلى نحو 61.9 مليون متر مكعب، مما سوف يسهم بصورة كبيرة في تعويض انخفاض الإيرادات النفطية.

3 - القطاع الخارجي

يتوقع معهد التمويل الدولي ارتفاع صافي الفائض في الحساب الجاري من 47 مليار دولار عام 2009 إلى 128 مليار دولار عام 2010، ثم إلى 163 مليار دولار عام 2011 بفضل زيادة أسعار النفط. وكنتيجة لذلك، سوف يرتفع صافي الموجودات الأجنبية لدول المجلس إلى 1.2 تريليون دولار عام 2010 ثم إلى 1.3 تريليون دولار بنهاية العام 2011 وهو يعادل 122% من الناتج المحلي الإجمالي.

ووفقا لتقديرات المعهد أيضا، سوف يبلغ صافي الفائض في الحساب الجاري 124 مليار دولار منه 36 مليار دولار في السعودية و16 مليار دولار في الإمارات و45 مليار دولار في الكويت و19 مليار دولار في قطر و6 مليار دولار في عمان وملياري دولار في البحرين.

وأشار التقرير إلى إمكانية احتواء هذا التدهور ضمن حدود مريحة بالنظر إلى مخزون الاحتياطات الكبير الذي تمكنت هذه الاقتصاديات من تكوينه. واعتبر المعهد إن اقتصاديات دول المنطقة عانت من تداعيات الأزمة المالية ومن آثار تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي على أسعار النفط. إلا أن الاستجابة السياسية للسلطات، والاحتياطات الدولية الضخمة، واستمرار الإنفاق الحكومي الاستثماري؛ ساهمت في تعزيز مناعة اقتصاديات المنطقة لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وبين المعهد أن وضع الحسابات الجارية سوف يتأثر بمدى قدرة تلك البلدان على تخفيض الواردات أيضا، خاصة بالنسبة للدول الأكثر تعرضا للعجز مثل البحرين وسلطنة عمان. غير أنه أشار إلى أن الحفاظ على مستويات الواردات بالنسبة للدول الأكبر مثل السعودية والإمارات سوف يسهم في تنشيط الطلب العالمي، وهو المر الضروري لعودة الانتعاش للأسواق العالمية.

4- القطاع المالي

ودعت أسواق الأسهم الخليجية الربع الأول من العام الجاري محققة مكاسب متفاوتة، تصدرها السوق السعودي. وأسهمت العديد من العوامل في هذا الصعود أبرزها ارتفاع أسعار النفط وتحسن أداء الاقتصاد الكلي، عدا عن جاذبية أسعار أسهم معظم الشركات المدرجة التي سجلت أرباحها نموا مقبولا في الربع الأخير من العام المنصرم.

وكانت بورصة السعودية أفضل الأسواق أداءً بارتفاع نسبته 11.1%، في حين جاءت سوق دبي في المرتبة الأخيرة، مسجلة ارتفاعاً نسبته 2.21%، رغم الدعم الذي تلقته من إعلان مجموعة دبي العالمية وشركة "نخيل" العقارية التابعة لها عن خطط إعادة جدولة ديونهما. وساهمت عوامل الإقتصاد الكلي في الصعود القوي للبورصة السعودية، فالتحفظ في الإقراض من قبل المصارف والرقابة الشديدة التي فرضتها مؤسسة النقد السعودي على البنوك، منع حدوث فجوة في السيولة. كما أن تحسن أسعار النفط وبقاء سعر البرميل فوق مستوى 70 دولاراً كانت من أبرز العوامل الإيجابية التي ساعدت في ارتفاع الأسهم، عدا أن أداء الشركات المدرجة كان مقبولاً.

وفي الكويت التي حلت في المركز الثاني من ناحية الأسواق الخليجية الأكثر نمواً، بعد ارتفاع مؤشر البورصة 7.54%، طغت الأنباء المتعلقة بصفقة بيع الوحدة الإفريقية لزين والتي انتهت بتوقيع اتفاقية الصفقة وتحقيق ربح للمساهمين بقيمة 3.3 مليار دولار.

وجاءت بورصة الدوحة بعد البورصة الكويتية كأفضل الأسواق أداءً في الربع الأول بارتفاع نسبته 7.23%، وعززت خطوة قيام المصرف المركزي بالسماح للبنوك بالتعامل بأسهم الشركات المدرجة في البورصة من أداء السوق، إضافة اندماج بين شركتي بروة والعقارية والذي ساهم بصعود أسهم القطاع العقاري.

وجاءت سوق البحرين في المرتبة الرابعة بارتفاع نسبته 6.1%، غير أن أحجام وقيم التداول بقيت ضعيفة جداً. وحلت سوق أبوظبي في المرتبة الخامسة بارتفاع نسبته 6.01%، واللافت وجود فارق كبير بين سوقي أبوظبي ودبي، حيث ارتفعت الأخيرة بنسبة 2.2% فقط.

وتفاوت أداء السوقين خلال الربع الأول نتيجة المفاوضات بين "دبي العالمية" ودائنيها إلى أن الدعم جاء في نهاية الشهر الماضي مع الإعلان عن تسوية مرضية لجميع الأطراف. وتوقع الطه أن يلحق سوق دبي بنظيره في أبوظبي لأنه سريعه الارتداد وأسعار أسهمه مغرية جداً. وارتفعت سوق مسقط في الربع الأول بنحو 5.1% مدعومة بعوامل أساسية منها تحسن المؤشرات الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعار النفط ونتائج إيجابية للأسواق الخليجية، عدا أن الشركات حققت نتائج جيدة وأقرت توزيعات مغرية.

كما بين تقرير لمركز "معلومات مباشر" أن القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية خلال الربع الأول من 2010 بلغت 761.08 مليار دولار. وأكد التقرير على استحواذ السوق السعودي على 47.12% من قيم الأسواق الخليجية خلال الربع الأول 2010 بنحو 358.6 مليار دولار.. وتلاه السوق الكويتي بقيمة بلغت 115.55 مليار دولار تمثل نسبة 15.18%.. وجاءت البورصة القطرية في المركز الثالث من حيث أكبر الأسواق بالقيم السوقية حيث أستحوذت على 14.56% من إجمالي القيم السوقية حيث وصل رأسمال السوق للبورصة إلى 110.78 مليار دولار. جاء من بعدهم سوق ثم أبوظبي بإستحواذه على 9.97% من إجمالي القيم السوقية للأسواق بمبلغ 75.88 مليار دولار ونسبة 7.68% لسوق دبي بقيمة 58.47 مليار دولار، وبلغت القيمة السوقية لسوق مسقط 24.52 مليار دولار تمثل 3.22% من إجمالي القيمة السوقية للأسواق الخليجية فيما احتلت البحرين المركز الأخير بنسبة 2.27% بقيمة 17.28 مليار دولار.

كما كشف تقرير سوق الصناديق لمنطقة الخليج في الربع الأول من العام 2010 من ليبر، وهي إحدى شركات تومسون رويترز، أن صناديق الأسهم المسجلة للبيع في دول الخليج ختمت الفترة على أداء ايجابي بارتفاعها 3.93 بالمائة مقارنة مع تراجع نسبته 7.54 بالمائة في الفترة ذاتها من العام الماضي.

ومن أصل 73 فئة من الأسهم، أنهت 53 فئة الربع الأول بارتفاع فيما يعزى أساساً إلى انتعاشها في شهر مارس، ما عوض أثر انخفاضها في يناير. وحققت الصناديق التي تستثمر في الأسواق الناشئة للفلبين وماليزيا وتايلند عوائد بنسبة 13.13 بالمائة و12.10 بالمائة و11.82 بالمائة على التوالي.

وقد حسنت الصناديق التي تستثمر في منطقة الخليج موقعها في التصنيفات، حيث ارتفعت صناديق الأسهم السعودية 10.9 بالمائة وصناديق الأسهم الكويتية 8.39 بالمائة وصناديق الأسهم الخليجية 8.27 بالمائة، فيما حققت الصناديق التي تتركز استثماراتها في الإمارات العربية المتحدة عائداً فصلياً نسبته 2.44 بالمائة.

ومن بين الصناديق المسجلة في منطقة الخليج، ارتفعت تلك التي تستثمر في الخليج ولا سيما في قطاع البنوك والشركات المالية 11.66 بالمائة في المتوسط في الربع الأول. وارتفعت صناديق الاستثمار في الأسهم السعودية 10.90 بالمائة. وسجلت الصناديق التي تستثمر في الأسهم الأوروبية أسوأ أداء.

وتحسن نشاط الطرح العام الأولي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الربع الأول، حيث جمعت سبع شركات 427.6 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 83.61 مليون دولار فحسب في الربع الأول من 2009. وساهمت السعودية بنسبة 65 بالمائة من القيمة الإجمالية.

وارتفعت صناديق السندات المسجلة للبيع في منطقة الخليج 0.96 بالمائة في الربع الأول. واستمدت السوق دعماً من السندات المرتبطة بالروبية الهندية والسندات المقومة بالدولار الأمريكي والسندات مرتفعة العائد. وكانت أفضل الفئات أداء هي السندات المسعرة بالروبية الهندية التي زادت 4.85 بالمائة في الربع الأول فيما يرجع جزئياً إلى ارتفاع قيمة العملة مقابل الدولار الأمريكي.

وارتفعت 207 صناديق إسلامية مسجلة للبيع في منطقة الخليج ومدرجة على قوائم ليبر 4.01 بالمائة في الربع الأول مقارنة مع تراجع بنسبة 4.47 في الفترة ذاتها من العام الماضي. وكانت صناديق الأسهم هي الأفضل أداءً بزيادة نسبتها 6.40 بالمائة في حين ارتفعت صناديق الأصول المختلطة 2.74 بالمائة. وكانت الصناديق العقارية وصناديق سوق النقد هي الأسوأ أداءً حيث خسرت 2.96 بالمائة و0.51 بالمائة على الترتيب في نفس الفترة.

وفيما يخص أداء البنوك، ارتفعت الأرباح المجمعة لبنوك أبوظبي الخمسة خلال الربع الأول 2010 بنسبة 16 %، مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، لتصل إلى 2842 مليون درهم مسجلة أعلى أرباح فصلية لها منذ الربع الثاني من عام 2008. وجاءت هذه الأرباح بعد أن حققت البنوك ذاتها خسائر تجاوزت 310 ملايين درهم خلال الربع الرابع من العام الماضي، كما يوضح الجدول التالي:

كما ارتفعت الأرباح المجمعة للبنوك القطرية بشكل طفيف بنحو 3 %، مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق ببلوغها 2.87 مليار ريال بنهاية الربع الأول من عام 2010 مقابل 2.78 مليار

ريال خلال نفس الفترة من العام السابق. واستطاعت البنوك رغم نمو أرباحها بشكل طفيف، مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق تسجيل ثاني أعلى أرباح فصلية لها بعد الأرباح المحققة خلال الربع الثالث من عام 2008 والتي بلغت آنذاك 2894 مليون ريال والتي تضمنت أرباحاً استثنائية لمصرف الريان. ويعود النمو الطفيف، مقارنة بالفترة المماثلة إلى غياب إيرادات الدعم الحكومي التي تم تضمينها لنتائج الربع الأول من عام 2009، وغياب أرباح رأسمالية كانت قد حققتها بعض البنوك خلال الفترة السابقة.

وبنظرة على مخصصات البنوك سجلت جميع البنوك تراجعاً في المخصصات باستثناء قطر الوطني الذي ارتفعت مخصصاته إلى 92 مليون ريال بنهاية الربع الأول من عام 2010 مقابل 14 مليون ريال في نفس الفترة من العام السابق، كما سجلت مخصصات الخليجي ارتفاعاً كبيراً، حيث بلغت 14.5 مليون ريال، في حين لم تتجاوز 400 ألف خلال العام السابق، وفي حال استثناء عكس مخصص بقيمة 91 مليون ريال لمصرف الريان، فإن إجمالي المخصصات للبنوك تراجعت بنحو 5 %، مقارنة بالفترة المماثلة.

وحققت البنوك التجارية البحرينية في الربع الأول من العام الجاري 2010 ارباحاً بنحو 56 مليون دينار. كما ارتفعت نسبة السيولة في القطاع الذي يضم 7 مصارف بنحو 21.2% مقارنة مما كانت عليه في الفترة ذاتها من العام الماضي. وسجلت البنوك التجارية تراجعاً في صافي أرباحها الفصلية بنحو 22.5% لتصل إلى 65 مليون دينار قياساً مع نحو 72.3 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي، أما الرسملة السوقية للبنوك فارتفعت 681.3 مليون دينار لتصل إلى 2.7 مليار دينار مشكلة بذلك ما يقارب 39% من القيمة السوقية للبورصة.

وتشير الأرقام إلى عدم تكبد أي من البنوك الـ6 التي أعلنت نتائجها خسائر في الربع الأول فيما سجلت 5 بنوك انخفاضاً في أرباحها بنسب متفاوتة عدداً مصرف "البحرين والكويت" الذي حقق نمواً محدوداً بلغت نسبته 5% تقريباً لتصل إلى 12.5 مليون دينار مقارنة مع 11.9 مليوناً في مارس 2009.

وحققت البنوك السعودية خلال الربع الأول من العام الحالي ارباحاً قدرها 7.2 مليار ريال (1.9 مليار دولار) مع مواصلة البنوك في وضع مخصصات مالية وقائية مقابل آثار الأزمة. وكانت البنوك السعودية الـ12 (11 منها مدرجة في سوق الأسهم السعودية) قد سجلت أرباحاً مجمعة للثلاثة أشهر الأولى من العام الماضي 2009 بما قوامه 7.7 مليار ريال (2.07 مليار دولار) مما يعني نسبة تراجع قدرها 6.5 في المائة.

وتباين أداء البنوك السعودية حيث حقق بنك البلاد أعلى ارتفاع في الأرباح بنسبة 135 في المائة بقيمة 51 مليون ريال، بينما حل بنك الجزيرة أخيراً من حيث حجم الأرباح التي بلغت 13 مليون ريال، فيما سجل بنك وحيد وهو مصرف الإنماء خسارة محققة قوامها 75 مليون ريال نتيجة حداثة بدء عملياته في السوق.

وجاء إجمالي نتائج البنوك الكويتية المدرجة في السوق الكويتي للربع الأول من العام الحالي إيجابياً، وذلك مقارنة بنتائجها في نفس الفترة من العام الماضي، حيث استطاع قطاع البنوك أن يحقق إجمالي أرباح بلغ نحو 131.6 مليون دينار في الربع الأول مقابل نحو 129.95 مليون دينار في الفترة نفسها من 2009، مما يعني تحقيق نمو في إجمالي النتائج بلغت نسبته 1.26%

تقريباً. وأوضح تقرير صادر عن مركز «مباشر» الإلكتروني أن تلك المحصلة الإيجابية في نتائج قطاع البنوك في الربع الأول جاءت بعد أن أعلنت كل البنوك عن تحقيق أرباح باستثناء بنك وحيد وهو البنك التجاري الكويتي، الذي مني بخسائر صافية بلغت 1.4 مليون دينار مقارنة بأرباح بلغت 3.14 ملايين دينار في نفس الفترة من العام الماضي، بتراجع كبير في نتائج البنك بلغت نسبته 145% تقريباً. أما البنوك الثمانية الرابحة فقد انقسمت إلى قسمين متساويين، حيث أظهرت نتائج أربعة بنوك منها نمواً في أرباحها للربع الأول هي «وطني - أهلي - الدولي - بنك بوبيان»، في حين جاءت أرباح البنوك الأربعة الأخرى على تراجع، وهي «برقان - خليج ب - المتحد - بيتك».

كما أظهرت النتائج المالية للبنوك العمانية عن الربع الأول من العام المالي الجاري تراجع في الأرباح الصافية بالربع الأول من عام 2009، لتصل صافي أرباحها مجتمعة إلى 51.55 مليون ريال بتراجع 25.59% عن الربع الأول من عام 2009، متأثراً بتراجع الأرباح الصافية الربعية لكل من بنك مسقط وبنك عمان الدولي والبنك الوطني العماني. وقال معهد التمويل الدولي أن الائتمان المصرفي للقطاع الخاص الخليجي تقلص بقوة خلال العام 2010، مع توقع زيادة المخصصات بنسبة 40% لتبلغ 10 مليارات دولار، وهي تمثل 1.7% من إجمالي محافظ الائتمان المصرفي، كما انخفضت الأرباح بصورة حادة. وأضاف إن زيادة المخصصات كانت بسبب تعثر بعض الشركات العائلية الكبرى في المنطقة مثل سعد والقصيبي، كذل كما لانخفاض الحاد في أسعار العقارات والإنشاءات، وخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة الأمر الذي يستدعي من البنوك الإماراتية اتخاذ المزيد من المخصصات هذا العام، بينما تعبر البنوك السعودية في وضع أفضل، حيث أن أسعار العقارات بشكل عام شبه مستقرة، كما أن نسبة القروض للودائع تبلغ معدل مقبول يتراوح حول 80%. وقال التقرير أن مشاكل ديون دبي سترمي بظلالها كذلك على البنوك الإماراتية بشكل خاص، والبنوك الخليجية بشكل عام، وسوف تسهم في تقليص حجم التدفقات الاستثمارية القادمة للمنطقة، خاصة مع ارتفاع كلفة الاقتراض، واتخاذ البنوك أسلوب متشدد وحذر في منح القروض.

5 - دور القطاع الخاص

يسعى القطاع الخاص في الوقت الحاضر لاتخاذ كافة التدابير التي من شأنها إنهاء تداعيات الأزمة العالمية عليه، خاصة أنها تزامنت مع تقلص فرص الأعمال وزيادة حدة المنافسة الخارجية.

ومطلوب من الحكومات الخليجية مواصلة تنفيذ برامج التحفيز الاقتصادي بهدف مساعدة القطاع الخاص على مواجهة التحديات الراهنة بحيث تركز هذه الخطة على توفير ضمانات جزئية للبنوك مقابل توفير التسيهلات للقطاع الخاص. وعلى الرغم من أن ذلك يدخل في إطار إجراءات السياسة النقدية، فإن الحكومات يمكنها أيضاً أن تدعم الشركات التي تواجه مشكلات صعبة بسبب نقص فرص الحصول على التمويل اللازم بسبب طبيعة الأوضاع السائدة في القطاع المالي، بشرط التأكد من احتمال استمرار تلك الشركات على المدى الطويل من خلال جهود إعادة هيكلتها لضمان استمرارها، ومن خلال تقديم الضمانات الحكومية للائتمان الممنوح لتلك الشركات، مما يساعد على جهود إعادة الهيكلة. كذلك على حكومات دول الخليج ألا تخفض برامج الإنفاق الحالية بسبب الانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية، بل على العكس

من ذلك لا بد من اتباع سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية من خلال زيادة الإنفاق في وقت ميل النشاط الاقتصادي نحو الانحسار، أي أن الإبقاء على مستوى الإنفاق مرتفعاً يعد أمراً أساسياً في هذه المرحلة. كذلك عليها العمل على استمرار جميع مشاريع الاستثمار والصيانة، وعدم تأخير تلك المشاريع بسبب انخفاض الإيرادات، ويمكن في أسوأ الحالات التركيز على المشاريع الاستثمارية الحيوية ذات الروابط الخارجية القوية في الاقتصاد الوطني، التي يمكن أن تساعد بشكل مباشر على تنشيط مستويات الطلب الكلي، وبشكل غير مباشر من خلال تعديل التوقعات التشاؤمية.

ويرى بعض الاقتصاديين أن الإنفاق على البنية التحتية مثل توسيع الإنفاق على الصحة وإنشاء المزيد من المدارس والطرق ومشاريع البنية الأساسية يمكن أن يكون محفزاً جيداً للاقتصاد، حيث يؤدي هذا الإنفاق إلى رفع مستويات السيولة وزيادة مستويات الدخل ومن ثم رفع مستويات الطلب الكلي ومستويات التوظيف. كذلك على حكومات دول الخليج أن تقدم الدعم لمشاريع القطاع الخاص التي تعمل في القطاعات الحيوية في الاقتصاد، لتفادي حالات الإفلاس، كما يجب عليها ألا تهمل خطط مراقبة برامج الإنفاق لقطاع الأعمال الخاص إذا ما تعثرت تلك البرامج، فمن الممكن أن تقوم الحكومات بالتوقيع على عقود مشاركة للمشاريع الجوهريّة التي ينفذها القطاع الخاص التي تعثرت نتيجة نقص رؤوس الأموال الخاصة بسبب الأزمة لتتحول تلك المشاريع من مشاريع خاصة إلى مشاريع مشتركة، وغني عن البيان أن ذلك الأمر يجب أن يتم على أساس انتقائي، حيث تعطى الأولوية للمشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية في القطاع غير النفطي، ذلك أن أساليب التعامل الحكومي مع الشركات الخاصة أثناء الأزمة يجب أن يختلف بعض الشيء، حيث ينبغي في هذه المرحلة التأكد من عدم قيام الشركات بخفض ميزانيات الاستثمار لديها بسبب نقص التمويل، وذلك من خلال إتاحة فرص التمويل بتكاليف منخفضة.

كما يذكر أن القطاع الخاص رفع عبر اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي مذكرة إلى أصحاب الجلالة والسمو قادة المجلس في قمة مسقط على أمل ان تشهد المرحلة المقبلة إتخاذ قرارات من شأنها أن تفعل مشاركته في برامج التنمية الاقتصادية وفي صياغة هذه البرامج وتنفيذها، خاصة بعد الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة بداية العام الماضي، كونه المعني بالدرجة الأساس بتحرير عناصر الإنتاج والخدمات والاستثمارات عبر دول المجلس. وقد وافقت قمة دول التعاون الاستثنائية في الرياض على إشراك ممثلي القطاع الخاص في اللجان الفنية للأمانة العامة لدول المجلس، الخطوة التي أشاد بها اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، ودعى لتحويلها إلى شراكة كاملة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وتقول دراسة لبنك الدولي أن هناك سمات مشتركة بين قضايا الهيكلية الأساسية التي تُقيد نمو مؤسسات القطاع الخاص وفرص الاستثمار فيها، وذلك استناداً إلى العمل التحليلي الذي أجراه البنك مؤخراً ، والمشاورات التي جرت مع حكومات البلدان المتعاملة مع البنك الدولي والعديد من الهيئات الأخرى.

وتشمل هذه القيود المفروضة من قبل: البيئة التنظيمية والإدارية المعنية بأنشطة الأعمال التي تضع قيوداً على دخول الشركات وخروجها من الأسواق، الافتقار إلى القدرة على الحصول على التمويل، بنية أساسية ولوجستيات غير كافية لتسهيل التجارة، عدم وجود إمكانية الحصول

على الأراضي، والقضايا المتعلقة بملكية الأراضي وتسجيلها، استمرار دور الدولة وتدخلها الشديد في عمل الاقتصاد.

وتضع الدراسة إستراتيجية تنمية القطاع الخاص تشمل على خمسة مجالات رئيسية هي أولاً إزالة الحواجز الإدارية والتنظيمية أمام الاستثمار. هناك منهجان مفيدان للتصدي للحواجز الإدارية، أولهما يكمن في تحديد المشكلات ذات الأولوية من خلال العمل التشخيصي، ومن ثم تقديم الحلول عبر أفضل الممارسات؛ وثانيهما يتمثل في مساندة بناء القدرات المؤسسية للتصدي بشكل منهجي لهذه العوائق الإدارية.

وثانياً توفير القدرة على الحصول على التمويل بالتعاون الوثيق مع القطاع المالي من خلال دراسة عوامل جانب الطلب ومواطن الضعف المؤسسي الأساسية التي قد تقوض فرص الشركات في الحصول على الائتمان.

وثالثاً تسهيل التجارة، واللوائح التنظيمية والبنية الأساسية. أن مزايا تحرير التجارة يمكن أن تزداد بأكثر من ثلاثة أمثال عما هي عليه الآن، من خلال الإصلاحات المصاحبة لتسهيل التجارة، بما في ذلك تقديم المساندة الفنية والمالية لتشجيع الدخول في شركات بين القطاعين العام والخاص في مجالات تشجيع الصادرات، وتعزيز كفاءة الجمارك والموانئ، وتجهيز المستندات التجارية، وكفاءة اللوجستيات المتعلقة بالتجارة، وتحسين المعايير والتقييد بمتطلبات منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن تمويل التجارة.

ورابعاً سياسات الأراضي والقدرات المؤسسية، حيث تثير تقييمات مناخ الاستثمار باستمرار مسألة توافر الأراضي اللازمة للأغراض الصناعية باعتبارها معوقاً رئيسياً أمام تنمية القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، تعتبر فائدة الأراضي كضمان حاسمة الأهمية لحصول الشركات على التمويل.

وخامساً تحسين تقديم الخدمات من خلال الشركات بين القطاعين العام والخاص (PPPs). فعندما تكون الدولة مثقلة بالأعباء، يمكن للشركات بين القطاعين العام والخاص، واضطلاع القطاع الخاص بتقديم خدمات البنية الأساسية أن يعزز من قدرته على تقديم الخدمات الأساسية. أن الأزمة المالية والركود الاقتصادي العالميين يستدعيان تكاتف جميع الجهود الحكومية والأهلية من أجل مجابتهما، والتخفيف من أثارها المتوقعة على اقتصادات دول المجلس، مبيناً أن القطاع الخاص الخليجي يشكل في الوقت الراهن محورا أساسيا في تقرير مستقبل اقتصادات دول المجلس، فهو يسهم في إنجاح البرامج والخطط التنموية التي تضعها الحكومات الخليجية، حيث تؤكد تقارير صندوق النقد الدولي أن القطاع الخاص الخليجي لعب دوراً رئيساً في النمو الاقتصادي لدول المجلس عبر السنوات الماضية،

كما أن القطاع الخاص الخليجي بما يضمه من مؤسسات وشركات، وما يمتلكه من قدرات وإمكانات مالية هائلة قابلة للاستثمار في عديد من مجالات المال والأعمال وتميزه باستقلالية الإدارة التي تتسم بالمرونة والاهتمام، والقدرة على التكيف مع المستجدات والمتغيرات المتلاحقة التي يتصف بها النشاط الاقتصادي، فإنه قادر على تقديم كل الدعم للجهود الخيرة التي تبذلها قيادات دول مجلس التعاون سواء على صعيد تجاوز تداعيات الأزمة الراهنة أو على صعيد برامج التنمية الاقتصادية أو برامج التكامل الاقتصادي الخليجي.

6 - العمالة

في الأول من شهر أغسطس/ آب العام الماضي، بدأ في مملكة البحرين تطبيق قانون جديد ألغي بموجبه نظام الكفيل، مما يتيح للعامل الأجنبي حرية تغيير مكان عمله من دون موافقة كفيله السابق، وهي خطوة سيكون لها تأثير مهم على سوق العمل هناك، وذلك بعد أن منعت وزارة العمل في وقت سابق حجز جواز سفر العمال الأجانب من قبل كفلائهم.

هذه الخطوة لقت صدى في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، حيث أصبحت أسواق الخليج متداخلة ومتكاملة بصورة لم يسبق لها مثيل، كما أن هذه الخطوة لقت ترحيباً من المنظمات الدولية ومن بعض الهيئات المحلية في البحرين، في الوقت الذي أبدى رجال الأعمال البحرينيون وغرفة التجارة والصناعة تحفظات وملاحظات كثيرة، يستحق بعضها التوقف عنده لدراسته بعناية.

والحال أن الاستجابة للتغيرات العالمية أمر لا بد منه في ظل ظروف العولمة، إلا أن ذلك لا بد وأن يتم ضمن ضوابط تضمن كافة الأطراف وتأخذ بعين الاعتبار ظروف البلدان المعنية وانعكاسات أية خطوة على التنمية الاقتصادية، وهنا بالذات يأتي الدور التشريعي للمجلس النيابي باعتبار أن هذه قضية مهمة تتعلق بالتنمية والبطالة وبالمستوى المعيشي، إلا أن المجلس النيابي يبدو أنه مشغول بأمور جانبية لا أهمية لها وتأخذ من وقته الكثير، كالحفلات السنوية لهيئات وهبي.

ويبدو أن الخطوة المشار إليها تنقصها مثل هذه الضوابط، إذ من المعروف أن الكثير من الأيدي العاملة الأجنبية تأتي إلى بلدان الخليج غير مدربة، حيث يتم تدريبها هنا وتكتسب من خلال هذا التدريب الخبرة اللازمة والتأهيل اللذين تتطلبهما ظروف العمل، ومن هنا وإذا ما افترضنا أن إحدى الشركات الوطنية أو أحد رجال الأعمال قام باستقدام الكثير من الأيدي العاملة الأجنبية وصرف مبالغ طائلة على تدريبها وقرر الكثير منهم بعد انتهاء فترة التدريب ترك العمل والانتقال إلى شركات أخرى ربما للحصول على رواتب أعلى أو ظروف عمل أفضل. من حيث المبدأ يعتبر ذلك حقاً للعامل ويستجيب للمعايير الدولية، إلا أن القانون في الوقت نفسه يجب أن يضمن حق المستثمر، إذ لا يمكن أن تأتي بمجموعة أخرى ويقوم المستثمر بتدريبها، ومن ثم تغيير موقع عملها لتبدأ العملية من جديد.. وهكذا.

لذلك لا بد من وضع ضوابط وإتاحة خيارات للانتقال، إذ يمكن أن يلزم القانون العامل بالاستمرار في عمله لفترة معينة، ربما تصل إلى ثلاث سنوات قبل أن يقوم بالانتقال إلى وظيفة أخرى، أو أن يتم إلزام المستخدم الجديد بدفع تكاليف التدريب في حالة عدم استكمال هذه المدة أو أن يقوم جهاز متخصص بتعويض المستثمر عن تكاليف الاستقدام والتدريب والتأهيل. وإذن هناك مخارج كثيرة توائم بين المتطلبات العالمية وحقوق الأيدي العاملة من جهة وبين مصالح المستثمرين والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وهذه مسألة مهمة لمرحلة النمو القادمة في دول مجلس التعاون، حيث يتطلب الأمر تنظيماً دقيقاً وواضحاً لسوق العمل الخليجي.

القانون الجديد الذي طبق في البحرين لم يأخذ بعين الاعتبار مجمل هذه الاعتبارات، بل دليل أن هيئة سوق العمل قالت "إنها ستجرب لتري مدى انعكاسات التطبيق على سوق العمل"، مما أثار حفيظة رجال الأعمال وغرفة التجارة والصناعة، باعتبار أن هذا الموضوع المهم يجب أن

يخضع للدراسة قبل تطبيقه وليس للدخول في تجارب غير واضحة المعالم وربما تضر بالعملية التنموية.

وبما أن هناك الآن دولا خليجية كثيرة تسعى لتطبيق قوانين مماثلة للقانون البحريني، كما أشار إلى ذلك أكثر من وزير عمل خليجي، فإن إشراك غرف التجارة والصناعة واستشفاف آرائها حول سوق العمل الخليجي يخدم الاستقرار والتطور لأسواق العمل الخليجية.

والحال، فإن احتياجات سوق العمل في دول المجلس ستتمو بصورة كبيرة في السنوات المقبلة، وذلك بفعل النمو المتوقع للاقتصادات الخليجية، وسيزداد الطلب على الأيدي العاملة المؤهلة خصوصا، سواء من المواطنين الخليجين أو من الوافدين، كما ستزداد ضغوط منظمات العمل الدولية، ما يتطلب إيجاد قوانين مرنة تأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الأطراف، في الوقت الذي تستجيب فيه لالتزامات عضوية دول المجلس في منظمة العمل الدولية وفي منظمة التجارة العالمية التي أخذت تلعب دورا متناميا في هذا الصدد على المستوى الدولي.

وفي مثل هذه الظروف، فإن مسألة التنسيق الخليجي تحتل أولوية وأهمية استثنائية، فانتهال الأيدي العاملة، بما فيها الأجنبية بين دول المجلس أصبح أمرا متاحا، وذلك بفعل قيام السوق الخليجية المشتركة، مما يعني ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية لتنظيم سوق العمل الخليجي لضمان استقرار هذه السوق وتطويرها بما يخدم كافة أطراف الإنتاج.

قال المدير العام لمنظمة العمل العربية أحمد لقمان أن واقع البطالة في المنطقة العربية يجعلها الأسوأ مقارنة بباقي أقاليم العالم، حيث بلغت البطالة نحو 14% من حجم قوة العمل، وبمقدار 18 مليون عاطل، وتعد ظاهرة البطالة بين الشباب أسوأ ما في الظاهرة، حيث تصل إلى نحو 25%. وحذر لقمان من تباطؤ التعاون الاقتصادي العربي في مواجهة مشكلة البطالة، متوقفاً أن يصل عدد العاطلين لنحو 21 مليونا في عام 2010 إذا ما استمر وضع التعاون الاقتصادي العربي على ما هو عليه الآن.

وثمة مخاوف حقيقية تنتاب المنطقة من تداعيات الأزمة المالية على الصعيد الاقتصادي، وفي مقدمتها توفير فرص العمل لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي الست. يشكل السكان دون سن الـ 20 أكثر من نصف رعايا دول مجلس التعاون ما يعني استمرار تدفق أعداد كبيرة من الخريجين إلى سوق العمل طمعا في الحصول على وظائف تتناسب وتطلعاتهم.

ويعمل أكثر من 80 في المائة من المواطنين في ثلاث دول خليجية وهي قطر والإمارات والكويت في الدوائر الرسمية. لكن ليس بمقدور الدوائر الرسمية استمرار توفير المستوى نفسه من الوظائف الجديدة بسبب تداعيات الأزمة المالية ما يشكل تهديدا لإيجاد عدد كاف من الوظائف في كل من قطر والإمارات والكويت. فهناك حديث عن ترشيد النفقات في الدوائر الرسمية نظرا لتراجع أسعار النفط، حيث يشكل الدخل النفطي نحو ثلاثة أرباع إيرادات الموازنات العامة في جميع دول مجلس التعاون. بدورها، تعد الإيرادات النفطية المصدر الأول للمصروفات العامة ما يعني أن تراجع الدخل النفطي تحديا نوعيا بالنسبة للموازنات العامة لدول المجلس، حيث لا يمكن توفير البديل بسهولة في الظروف العادية فضلا عن هذه الظروف الاستثنائية.

في المقابل، تقل نسبة مشاركة القوى العاملة الوطنية في القطاع العام عن 55 في المائة في الدول الثلاث الأخرى. وعليه لا توجد غرابة في أن كل من السعودية والبحرين وعمان تعاني

بطالة في أوساط العمالة الوطنية في حين تنتشكى الدول الثلاث من بطالة واضحة في أوساط الإناث. وتشكل الإناث 85 في المائة من مجموع العاطلين في البحرين كما تبين حديثاً من الإحصاءات المتعلقة بمشروع التأمين ضد التعطل. وحقيقة القول، تعاني أسواق العمل في دول مجلس التعاون نوعية وليس كمية الوظائف الجديدة. على سبيل المثال، نجح القطاع الخاص في البحرين في إيجاد أكثر من 27 ألف فرصة عمل في عام 2007 لكن استحوذ الأجانب على 96 في المائة من الوظائف الجديدة. وتقع غالبية الوظائف الجديدة في قطاع الإنشاء وتمنح أجوراً متدنية نسبياً الأمر الذي لا يخدم تطلعات المواطنين، وذكرت عدة تقارير أن عشرات الآلاف من العمالة الأجنبية فقدت وظائفها في دول المجلس، كما بدأت عدة مؤسسات عقارية ومالية في بعض الدول الخليجية بتسريح عمالها بما في ذلك العمالة الوطنية.

وتاريخياً، عانى القطاع الخاص من شحة العمالة المحلية المؤهلة للعمل في مختلف الوظائف التي يحتاجها نتيجة لمخرجات التعليم المتواضعة من جهة، والتوقعات العالية للخريجين فيما يخص الرواتب ومزايا العمل، وهو ما دفعهم لتفضيل العمل في القطاع العام. لذلك، يمكن القول أن نموذج الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص لا يزال يركز على العمالة الأجنبية المتوفرة بمختلف التخصصات وبرواتب تعتبر ملائمة بالنسبة له. ولكن يلاحظ في السنتين الأخيرتين لجوء العديد من دول المجلس إلى إدخال إصلاحات في سوق العمل بغية رفع تكلفة العامل الأجنبي لدفع القطاع الخاص لتوظيف العمالة المحلية. وقد تزامن مع ذلك بروز تدمير في صفوف العمالة الأجنبية نتيجة انخفاض القيمة الحقيقية لرواتبها بسبب انخفاض قيمة العملات المحلية في الأسواق العالمية نظراً لارتباطها بالدولار الأمريكي، وبنفس الوقت ارتفاع كلف المعيشة بسبب التضخم. وقد أثار ذلك موجة من السخط في صفوف العمالة الأجنبية تمثل في عدد من الحالات في هيئة إضرابات عن العمل.

أن أسواق العمل في دول المجلس بحاجة إلى إصلاحات هيكلية في كلا جانبي العرض (المخرجات التعليمية والتدريب والتأهيل ووضع سقف أعلى على حجم العمالة الأجنبية للجم الزيادة الهائلة والخطيرة في نسبتها مقارنة بإجمالي السكان) والطلب (تحسين الرواتب والامتيازات)، وهذا الأخير يتطلب بدوره التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة على التكنولوجيا ذات القيمة المضافة العالية بدلاً من القائمة على كثافة العمالة الرخيصة.

ثالثاً: السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية:

1. السياسات الاقتصادية

كما ذكرنا في تقريرنا السابق، حرصت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي طوال السنوات الماضية على إتباع سياسات تهدف إلى تشجيع النمو الاقتصادي، وقد ساعدها في ذلك أسعار النفط المرتفعة جداً، التي سمحت بتسجيل فائض مالي كبير حتى في ظل زيادة الإنفاق. ومع ذلك، ساهمت إستراتيجية النمو السريع في بعض البلدان في خلق ضغوط تضخمية كبيرة، ومما ضاعف من هذه الضغوط ربط عملات المنطقة بسعر تحويل ثابت إلى الدولار. ومع أنها تبذل جهود متواصلة لمعالجة المشاكل الهيكلية، مثل أسواق العمل غير المرنة والدعم الكبير لأسعار السلع وعدم كفاءة معايير الحوكمة الإدارية في الشركات، إلا أن تلك المشاكل لا زالت قائمة.

لقد باتت حكومات دول المجلس وفي ظل الأزمة الراهنة أكثر حاجة لسياسيات محفزة للنمو الاقتصادي، وإعادة التوازن للاقتصاد من خلال توفير السيولة لمشاريع القطاع الخاص، وتوجيه الإنفاق بصورة أكبر نحو المشاريع المولدة للوظائف وتنويع مصادر الدخل، مع مواصلة إصلاحات سوق العمل والجهاز الحكومي والخصخصة والحوكمة ومكافحة الفساد.. إلا أن حجم إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي سوف يظل خلال العام 2010 يعتمد على عاملين رئيسيين. العامل الأول هو سعر التعادل لسعر النفط لكل دولة خليجية. وسعر التعادل يعتمد بدوره على (1) حجم الإنتاج النفطي، (2) نسبة العائدات النفطية إلى جمالي العائدات و(3) نسبة العوائد غير النفطية إلى إجمالي النفقات. ووفقا لهذا القياس فإن كل من الإمارات وقطر تتمتعان بأقل سعر تعادل وهو يتراوح حول 25 دولار للبرميل (بما يعني أنه حتى مع بقاء أسعار النفط عند 25 دولار للبرميل سوف تحقق الميزانية تعادل في نفقاتها وإيراداتها). ثم الكويت عند نحو 30 دولار للبرميل ثم المملكة العربية السعودية عند نحو 50 دولار للبرميل وثم كل من سلطنة عمان والبحرين هند 75 دولار للبرميل. ونظرا لتوقعات أسعار النفط للعام 2010 الذي تضع متوسط السعر عند 75 دولار للبرميل، فإن ذلك يعني أن كافة دول الخليجي سوف تكون قادرة على تغطية العجز في الميزانية.

والعامل الثاني هو الأرصدة المالية الفائضة بما في ذلك الموجودات الأجنبية التي تراكمت عبر السنوات السابقة والتي تقدر بنحو 1.5 تريليون دولار. ويقدر أن المملكة العربية السعودية تمتلك أعلى رصيد موجودات اجنبية بقيمة 550 مليار دولار ثم الإمارات نحو 400 مليار دولار ثم الكويت بنحو 360 مليار دولار ثم قطر بنحو 130 مليار دولار ثم كل من سلطنة عمان والبحرين ما دون 20 مليار دولار. ووفقا لهذين المعيارين، فإن أربعة دول خليجية هي المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت وقطر سوف تكون في وضع أفضل من حيث التوسع في الإنفاق حتى في ظل الأزمة الراهنة.

ووفقا لصندوق النقد الدولي، فقد أبدت معظم مجلس التعاون الخليجي، عزمها على مواصلة خطط الإنفاق والاستثمار دون تغيير، مشددا على ضرورة ان تعزز الحكومات تنظيماتها وإجراءاتها من اجل تفادي الوقوع في أزمة مشابهة في المستقبل مؤكدا في ذلك على زيادة حجم الإنفاق والحفاظ على مستويات النمو. هكذا، فعن طريق مواصلة الإنفاق، تساهم البلدان الخليجية في دعم الطلب العالمي بنسبة كبيرة ومنتامية، وتقوم بدور الحافز على تحقيق الاستقرار خلال مرحلة الهبوط العالمي.

ويتوقع الصندوق ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 28.5% عام 2008 إلى 38.4% عام 2009 ثم تنخفض بحدود 35% عام 2010 في دول المجلس (يعود إلى عودة الناتج المحلي للارتفاع بصورة اكبر من ارتفاع الانفاق). في نفس الوقت، سوف تنخفض نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج المحلي من فائض بنسبة 26.5% عام 2008 إلى نسبة سالبة تقدر بنحو 1.4% عام 2009، قبل أن تتحسن إلى 9% بالإيجاب عام 2010.

وتشير كافة البيانات المتوفرة أن معظم دول المجلس سعت للمحافظة على ميزانيات توسعية للعام 2009 بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة وتحقيق العجز المالي. وفيما يخص ميزانية العام 2010، فقد أعلن مجلس الوزراء السعودي الميزانية العامة للبلاد لعام 2009 والميزانية التقديرية لـ 2010، حيث جاءت النتائج أفضل بكثير من التوقعات، التي سبقت

الإعلان بأرقام وصلت إلى 550 مليار ريال، كإنفاق فعلي لعام 2009، وبإيرادات كبيرة وصلت إلى 505 مليارات ريال. وأظهرت النتائج عجزاً محدوداً في الميزانية، بلغ 45 مليار ريال، فيما كانت توقعات بعض الاقتصاديين تتجاوز ذلك بكثير. فيما أعلن أيضاً عن الموازنة المتوقعة في 2010، حيث قدر الإنفاق الحكومي بـ 540 مليار ريال، مقابل إيرادات قد تصل إلى 470 مليار ريال، وبعجز قد يصل إلى 70 مليار ريال. وخصصت الميزانية 25 % لقطاع التعليم، كما تم تخصيص 260 مليار ريال لمشاريع جديدة، بنسبة زيادة تجاوزت 16 % عن العام الماضي.

وقالت وكالة الأنباء العمانية إن من المتوقع أن يزيد الإنفاق في ميزانية الحكومة في سلطنة عمان بنسبة 12 في المائة إلى 7.18 مليار ريال (18.7 مليار دولار) في 2010، في حين من المتوقع أن تبلغ الإيرادات 6.38 مليار ريال. وأضافت الوكالة: "إن الإيرادات المتوقعة تقوم على أساس سعر متوقع للنفط قدره 50 دولاراً للبرميل ومقارنة مع 5.614 مليار ريال في 2009".

2. السياسات المالية

فيما يخص إيرادات من النفط والغاز، فإن تقديرات المعهد الدولي تظهر انها بلغت 323 مليار دولار عام 2009، لكنها سوف ترتفع إلى 419 مليار دولار عام 2010 ثم إلى 457 مليار دولار عام 2011 وهي نسبة 46% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي.

وقال إن موازين الحسابات الجارية لدول الخليج التي حققت فوائض ضخمة عدة سنوات وبلغت 292.3 مليار دولار عام 2008، انخفضت إلى 47 مليار دولار عام 2009، لكنها سوف ترتفع إلى 128 مليار دولار عام 2010.

كما يتوقع المعهد ارتفاع صافي الفائض في الحساب الجاري من 47 مليار دولار عام 2009 إلى 128 مليار دولار عام 2010، ثم إلى 163 مليار دولار عام 2011 بفضل زيادة أسعار النفط. وكنتيجة لذلك، سوف يرتفع صافي الموجودات الأجنبية لدول المجلس إلى 1.2 تريليون دولار عام 2010 ثم إلى 1.3 تريليون دولار بنهاية العام 2011 وهو يعادل 122% من الناتج المحلي الإجمالي.

ووفقاً لتقديرات المعهد أيضاً، سوف يبلغ صافي الفائض في الحساب الجاري 124 مليار دولار منه 36 مليار دولار في السعودية و16 مليار دولار في الإمارات و45 مليار دولار في الكويت و19 مليار دولار في قطر و6 مليار دولار في عمان وملياري دولار في البحرين عام 2010.

وبين المعهد أن وضع الحسابات الجارية سوف يتأثر بمدى قدرة تلك البلدان على تخفيض الواردات أيضاً، خاصة بالنسبة للدول الأكثر تعرضاً للعجز مثل البحرين وسلطنة عمان. غير أنه أشار إلى أن الحفاظ على مستويات الواردات بالنسبة للدول الأكبر مثل السعودية والإمارات سوف يسهم في تنشيط الطلب العالمي، وهو المر الضروري لعودة الانتعاش للأسواق العالمية.

إن من العناصر الهامة المساعدة خاصة بالنظر إلى وجود عجز غير نفطي في دول مجلس التعاون الخليجي هو التراكم السريع للأصول الأجنبية في السنوات الأخيرة، خصوصاً من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر. وفي جميع هذه الدول كان هذا التراكم أعظم من تزايد العجز غير النفطي وهو ما يوفر مصدر دخل بديل كبير

ومتعاضم. ومع ذلك، في عمان والبحرين على سبيل المثال، لم يكن هناك تراكم أصول أجنبية يعوض العجز المالي غير النفطي الكبير أو المتزايد.

3. السياسات النقدية وسعر صرف

فرض عام 2009 مجموعة من التحديات على اقتصادات دول الخليج، شأنها شأن باقي الاقتصادات حول العالم. لكن أداءها جاء أفضل بكثير من معظم الدول الأخرى. وعلى الرغم من محدودية الانكشاف المباشر لدول المنطقة على جذور الأزمة الاقتصادية والمالية التي اندلعت من الغرب، إلا أن تداعياتها تمثلت بشكل رئيسي بانخفاض أسعار النفط وتراجع أداء الأسواق المالية. لكن الأساسيات الصلبة وحصافة السياسات الاقتصادية المتبناة أتاحت لدول المنطقة مواجهة الأزمة والخروج منها بخسائر محدودة نسبياً مقارنة مع الدول الأخرى حول العالم. وفي الواقع، أتت الأزمة لتؤكد متانة الاقتصادات الخليجية وقدرتها على مواجهة التغيرات المفاجئة والحادة، وذلك بفضل حجم الأصول الضخمة التي راكمتها خلال السنوات السابقة، والسياسات المالية التوسعية التي تبنتها الحكومات الخليجية. والأهم من ذلك، وبخلاف العديد من الدول الأخرى، لم تعان دول الخليج من التداعيات المدمرة للأزمة العالمية كتسريح الموظفين على نطاق واسع أو انهيار مؤسسات مالية كبيرة. لكن من دون شك، أوقفت الأزمة الطفرة النفطية غير المسبوقة التي استمرت لست سنوات، وحدثت من زخم الأداء الاقتصادي لدول المنطقة، كما دفعتها إلى إعادة ترتيب الأولويات والسياسات الاقتصادية.

واستجابة للأزمة، اتخذت البنوك المركزية والحكومات الخليجية اجراءات فورية مهمة لتحفيز النشاط الاقتصادي ودعم سوق العمل، والحفاظ على استقرار القطاع المالي، ودعم تدفق الائتمان إلى القطاعات المنتجة في الاقتصاد. ففي الجانب النقدي، شملت هذه الاجراءات ضمان الحكومة لودائع البنوك، وخفض أسعار الفائدة ومعدلات الاحتياطي الإلزامية، ورفع سقف معدل القروض إلى الودائع، وضخ الودائع الحكومية في الجهاز المصرفي، وفي بعض الحالات، المساهمة مباشرة في رأسمال البنوك المحلية. ومن دون شك، زادت هذه الاجراءات من متانة البنوك الخليجية وقوتها، وعوضت عن الخروج المفاجئ للسيولة من قبل المستثمرين والبنوك الأجنبية، وساعدت البنوك على استئناف توسعها الائتماني وان كان بوتيرة أبطأ من السنوات السابقة. وبالإضافة إلى هذه الاجراءات، تقدم بنك الكويت المركزي بقانون الاستقرار المالي بهدف دعم ميزانيات البنوك وتحفيزها على توفير التمويل اللازم للقطاعات المنتجة في الاقتصاد الكويتي «وذلك عبر ضمان الحكومة 50% من قيمة القروض الجديدة».

وتمثل هذه الاجراءات تحولا ملحوظا في أولويات السياسات النقدية في المنطقة. ففي عام 2008، توجه اهتمام البنوك المركزية الخليجية نحو التصدي للضغوط التضخمية، وسعت إلى مواجهتها عبر الحد من نمو الائتمان وارتفاع مستويات السيولة محليا. بينما انعكس الوضع عام 2009 ومن المتوقع أن يكون كذلك خلال العام 2010، حيث التركيز على التوسع في السياسات النقدية من أجل تحفيز الطلب وانهاش الاقتصاد.

وتظل السياسة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي مقيدة بسعر صرف ثابت مع الدولار، وهذا يدفع بأسعار الفائدة المحلية بتعقب نسب الفائدة المطبقة في الولايات المتحدة، بينما تنحصر عمليات المصارف المركزية بشكل كبير في تحسين وضع السيولة من خلال إصدار شهادات الودائع أو الأدوات الأخرى. ولا يبدو في الأفق توجه بارز لدول مجلس التعاون لتغيير سياسات

الارتباط بالدولار باستثناء الكويت التي تحولت إلى ربط عملتها بسلة من العملات (دون الكشف عن أوزان هذه العملات)، إلا أن ذلك لا ينفي الحاجة لممارسة سياسات نقدية أكثر مرونة فيما يخص تقييم العملات المحلية مقابل الدولار، خاصة أن الركود الاقتصادي الأمريكي سوف يستمر - وفقاً للعديد من التوقعات - حتى عام 2011.

وأصدر معهد التمويل الدولي ثلاثة تقارير اقتصادية عن التطورات الاقتصادية الراهنة في ثلاث دول خليجية هي البحرين والكويت وقطر. والقاسم المشترك في هذه التقارير أن المعهد يؤكد في ثنايا هذه التقارير بوجود نقاط ضعف هيكلية في الميزانية العامة بحاجة إلى معالجة. وعلى الرغم من أن زيادة الإيرادات النفطية خلال الفترة المقبلة من شأنه أن يضع الميزانية في وضع أقوى، ولكن أيضاً سوف يزيد الاعتماد على الإيرادات النفطية التي تخضع بدورها للتقلبات في الأسعار. لذلك ينصح المعهد حكومات هذه الدول بتطبيق الضرائب على المبيعات والضرائب على الشركات والرسوم على بعض الخدمات في المدى المتوسط وذلك من أجل التقليل من تأثيرات التقلبات في إيرادات النفط على برامج التنمية وتقليل الاعتماد على هذه الإيرادات.

4. الأسعار ومكافحة التضخم

أدت الأزمة العالمية إلى انخفاض أسعار معظم السلع والمواد الخام في 2009، ومنها السلع الغذائية والمواد الانشائية. وذلك أدى بدوره إلى تراجع معدل التضخم المستورد، ومكن البنوك المركزية من الاستجابة إلى الأولويات المستجدة.

ويتوقع معهد التمويل الدولي أن تساهم سياسات الإنفاق المعتدلة ووجود عرض في المواد والسكن علاوة على تراجع الأسعار عالمياً إلى بروز معدلات تضخم معتدلة في دول المجلس عام 2010، حيث تبلغ 4.9% في السعودية و0.8% في الإمارات و4.4% في الكويت و0.4% في قطر و3.4% في عمان و2.8% في البحرين.

5. الاستثمارات الأجنبية:

أعاد معهد التمويل الدولي في تقرير محدث له تقديراته للتدفقات الاستثمارية للدول الناشئة، وخفضها إلى 709 مليار دولار عام 2010 و 746 مليار دولار عام 2011، بعد أن كان قدرها في يناير الماضي ب 722 مليار دولار و 798 مليار دولار على التوالي. وأرجع هذه التقديرات الجديدة إلى ما سماه "تفاجئه" بتعافي نمو التدفقات الاستثمارية للدول النامية ولكن بصورة أبطأ من المتوقع مرجع ذلك إلى خمسة أسباب رئيسية.

وفيما يخص التدفقات الاستثمارية لدول الشرق الأوسط، توقع التقرير انخفاضها من أعلى مستوى بلغته عام 2007 وهو 185 مليار دولار إلى 48 مليار دولار عام 2009. وأرجع هذا التراجع إلى الانخفاض في التدفقات الاستثمارية وبالذات إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بسبب أزمة دبي علاوة على تخوف البنوك العالمية من انهيار بعض البنوك والشركات في دول المنطقة.

وقال ان التسوية لإعادة هيكلة ديون دبي العالمية في 25 مارس الماضي هو خطوة بالاتجاه الصحيح. وتعني خطة التسوية أن البنوك سوف يحصلون على كامل مستحقاتهم بما فيها الفوائد،

ولكن خلال فترة أطول تمتد ما بين 5 إلى 8 سنوات. وصحيح أن هذه المشاكل سوف يتم تسويتها خلال العام 2010، لكن تداعياتها تجسدت في زيادة تسعير مخاطر الإقراض لدول المنطقة، وبات المستثمرين والمقرضين أكثر توجسا في الإقراض للشركات المملوكة حكوميا، وكذلك تلك غير المدعومة حكوميا، ويتجهون للحذر في الإقراض في دول المنطقة.

ولكن، يتوقع التقرير أن هذه الحالة ستخف تدريجيا، حيث ستحافظ عدد من دول المنطقة مثل المملكة العربية السعودية على جاذبيتها في جذب الاستثمارات نظرا لمشاريع البنية التحتية والطاقة الضخمة قيد التنفيذ، كذلك تجاوز سعر النفط حاجز الـ 80 دولار للبرميل يوميا.

ويتوقع التقرير أن ترتفع صافي التدفقات الاستثمارية لدول المنطقة من 48 مليار دولار عام 2009 إلى 66.4 مليار دولار عام 2010 ثم إلى 81.3 مليار دولار عام 2011. وستأتي معظم التدفقات الاستثمارية من استثمارات الملكية الخاصة حيث يتوقع ان ترتفع من 50.7 مليار دولار عام 2009 إلى 55.9 مليار دولار عام 2010 ثم إلى 68 مليار دولار عام 2011. والملاحظ أن معظم هذه الاستثمارات سيكون استثمارات مباشرة بقيمة 52.2 مليار دولار عام 2010 و 61.5 مليار دولار عام 2011 في حين ان الاستثمارات عبر المحافظ الاستثمارية لن تتجاوز 3.7 مليار دولار عام 2010 و 6.4 مليار دولار عام 2011.

ولن يكون دور المقرضين في تدفق الاستثمارات لدول المنطقة كبيرا خلال العامين المقبلين أيضا، حيث تراجع حجم الإقراض المصرفي دول المنطقة بقيمة 3.6 مليار دولار عام 2009، لكنه سيرتفع إلى 5.4 مليار دولار عام 2010 و 8.5 مليار دولار عام 2011. ويذكر أن المعهد قام في أكتوبر الماضي بتضمين عينة المسح للدول النامية المشمولة بالبحث كلا من السعودية والإمارات لتضم العينة الآن 30 دولة تمثل 85% من اقتصاديات الدول الناشئة في العالم.

6. السياسات الهيكلية

أظهرت بيانات صادرة حديثا أن حجم المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي سوف تتخفض إلى نحو تريليوني دولار عام 2010 بالمقارنة مع 2.1 تريليون دولار عام 2009 و 2.4 تريليون دولار عام 2008.

وقال مدير تمويل مشاريع ان من المتوقع تأجيل او الغاء المزيد من المشروعات في منطقة الخليج العام الماضي مع تأثر البنوك بتبعات الأزمة المالية العالمية. وقال ديريك روزيكي مدير تمويل المشروعات والمؤسسات في شركة مبادلة للاستثمار في ابوظبي لرويترز "الكيانات التي ستتمكن من ابرام صفقات هي شركات التنمية العقارية الكبرى والممولون الذين تربطهم علاقات قوية بالبنوك".

وفي البحرين تأجل مشروع الدور لانتاج الكهرباء والمياه الذي يتكلف 2.2 مليار دولار وتملك مؤسسة الخليج للاستثمار 50 في المئة من المشروع وتملك النصف الثاني شركة جي.دي.اف. سويس الفرنسية نتيجة لتشدد معايير الحصول على قروض من بنوك عالمية.

وقال مصرفيون ان الصفقات التي ستبرم هذا العام ستكون لفترات اقصر مما كانت عليه قبل ازمة الائتمان وقيمتها اقل. ويعود هذا ايضا الى التراجع الحالي في التكلفة الرأسمالية للمشاريع وانخفاض اسعار السلع بينما يواجه المتعاقدون منافسة اشد على مشروعات أقل باسعار ارخص. ويتوقع انخفاض التكلفة الراسمالية 40 و 50 في المئة من مستوياتها القياسية في العام

الماضي مما يدفع ممولي المشروعات الضخمة للانتظار الى النصف الثاني من العام للاستفادة من انخفاض التكلفة.

كما أفادت دراسة نشرت في دبي أن مشروعات بناء بقيمة 582 مليار دولار جُمّدت في دولة الإمارات العربية المتحدة، بسبب الأزمة المالية العالمية. في المقابل، لا تزال مشروعات كبيرة تناهز كلفتها الإجمالية 698 مليار دولار قيد الإنجاز، بحسب هذه الدراسة، التي قام بها مركز "بروليدز" للأبحاث. وشهد قطاع العقارات في الإمارات، بحسب الدراسة، طفرة غير مسبوقه خلال الأعوام الأخيرة، لكنه تأثر بالأزمة المالية العالمية، التي أدت إلى نقص في السيولة، وتشدّد في شروط منح القروض المصرفية.

أن جملة المعطيات الاقتصادية التي تولدت بعد الأزمة المالية العالمية سوف يكون لها تأثير سلبي دون شك على حجم المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ. فانخفاض أسعار المواد المصدرة وتراجع الطلب عليها عالميا علاوة على تراجع حجم السيولة المحلية نتيجة تراجع حجم الإنفاق الحكومي، وتقلص حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية، وسياسات الحذر التي سوف تتبعها البنوك في الإقراض جميعها عوامل سوف تؤثر على حجم المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ وخاصة المشاريع الصناعية والعقارية.

ففيما يخص المشاريع الصناعية، تعد الصناعات البتروكيماوية حجر الزاوية في خطة التنويع الاقتصادي لدول الخليج، وتهدف إلى زيادة القيمة المضافة وتقليل الاعتماد الكبير على عائدات النفط. كما تناما دور دول مجلس التعاون الخليجي كمركز عالمي للبتروكيماويات.

إن توافر إمدادات الغاز في دول الخليج يعني أسعارا مناسبة لمنتجات البتروكيماويات، وقد أظهرت صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون تطورا متواصلا وبخطى سريعة، ففي عام 1985 بلغ الإنتاج أربعة ملايين طن وقفز الإنتاج إلى 44 مليون طن عام 2005 ويقدر أن يصل الإنتاج عام 2010 إلى 76 مليون طن. كما بلغت حصة إنتاج دول المجلس من صناعة البتروكيماويات العالمي 7 في المائة من الإنتاج العالمي عام 2007 ويتوقع أن تصل هذه النسبة عام 2010 إلى 13 في المائة.

وكانت تقارير اقتصادية رجحت في وقت سابق أن يبلغ حجم الاستثمارات الخليجية في صناعة الكيماويات والبتروكيماويات نحو 120 مليار دولار بحلول 2010، وأن النمو في إنتاج الإيثيلين، وهو أحد المنتجات البتروكيماوية الأساسية، ستركز خلال السنوات الخمس المقبلة في منطقة الشرق الأوسط. ونتيجة لذلك، فإنه بحلول 2010 سيتضاعف إنتاج الإيثيلين في دول مجلس التعاون ليشكل 20 في المائة من القدرات الإنتاجية العالمية.

كما تعد صناعات الألمنيوم ثالث أكبر الصناعات الخليجية بعد صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات. وتعتبر دول الخليج لاعب رئيسي في إنتاج الألمنيوم في العالم وتقدر استثماراتها حاليا بنحو 23.5 مليار دولار موزعة على ستة مشاريع جديدة وفي توسعات على المشاريع القائمة. وتخطط شركة دوبال الإماراتية لإقامة أكبر مجمع للألمنيوم في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في رابع بالتعاون مع شركة اعمار، وقالت الشركة إنها ماضية حسب الخطة الموضوعه. وكان من المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية لمصاهر الألمنيوم الخليجية إلى 10 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي بحلول عام 2012 تصل إلى 20 في المائة عام 2020.

وفي ظل انخفاض الأسعار مع تراجع مستوى الطلب على معدن الألمنيوم في الأسواق العالمية وتدهور الطلب من قبل قطاع صناعة السيارات المستورد الأكبر لمنتجات الألمنيوم بعد تراجع بيع السيارات، سوف تتأثر خطط ومشاريع التطوير والتوسعة لدى شركات الألمنيوم الخليجية بذلك، حيث أعلنت شركة ألمنيوم البحرين " ألبا " عن تأجيل مشروع المصهر السادس لسنتين.

وبعدما كان قد سجل أداء ضعيفا في وقت سابق من 2009، اكتسب السوق العقاري في المنطقة زخما خلال النصف الثاني من العام، مستفيدا من تحسن مستويات الثقة في الاقتصاد، لا سيما في الكويت والإمارات. وبالنظر إلى متوسط سعر العقار، يلاحظ أن مؤشره قد قفز في دبي، على سبيل المثال، خلال الربع الثالث من العام بنحو 6.5% مقارنة مع الربع الثاني. وفي الكويت، أصدرت قوانين جديدة تمنع الشركات العقارية من التداول بالعقار السكني، وتمنع البنوك التجارية من قبول العقار السكني كضمان مقابل القروض. وعلى الرغم من ذلك، ارتفعت أسعار العقار السكني في الكويت خلال الربع الثالث من العام الحالي بنحو 3% مقارنة مع الربع الأسبق.

رابعاً- التكامل الاقتصادي الخليجي

أقرت قمة الكويت التي انعقدت هناك في ديسمبر 2009 اتفاقية مجلس النقد الخليجي بعد أن وقعت عليها أربع دول خليجية السعودية والكويت والبحرين وقطر، ومن المتوقع أن يبدأ المجلس النقدي أعماله خلال الأيام القادمة. وقد كلفت القمة المجلس النقدي بوضع برنامج زمني جديد للوصول للوحدة النقدية، مما يعني حكما تأجيل هذه الوحدة إلى عدة سنوات قادمة.

وقالت دراسة لبنك الكويت الوطني إن المصادقة على إنشاء مجلس النقد الخليجي تعتبر الخطوة الأولى نحو إنشاء البنك المركزي الخليجي، حيث يتوقع أن يباشر المجلس مهامه خلال عام 2010. وقد بدأ المجلس النقدي أولى اجتماعاته خلال شهر أبريل عام 2010.

وحول تأثير أزمة منطقة اليورو على الوحدة النقدية الخليجية، استبعد محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج تأخر جدول اعتماد الوحدة النقدية بسبب الأزمة الأوروبية، قال رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني أن إطلاق عملة خليجية موحدة يحتاج إلى وقت. قبلها، استبعد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية إطلاق العملة الخليجية في السنوات الخمس المقبلة. ورجح العطية عودة الإمارات وسلطنة عمان إلى مشروع الاتحاد النقدي الذي أنجزت منه بعض الخطوات كإنشاء مجلس نقدي تمهيدا لتأسيس مصرف مركزي خليجي جرى الاتفاق على أن تكون الرياض مقرا له.

وقبل هذا، كان وزير الخارجية الكويتي محمد السالم الصباح قال في ختام اجتماع وزاري خليجي بجدة نهاية شهر مايو أزمة اليورو أقنعت دول مجلس التعاون بالتريث في إطلاق عملتها الموحدة. وأضاف أن الأزمة في أوروبا هي التطور المستجد الذي يفرض على دول مجلس التعاون التآني في ما يتعلق بالاتحاد النقدي الذي يفترض أن يفضي إلى عملة خليجية موحدة في نهاية المطاف. وأوضح في هذا الإطار أنه يتعين تنسيق السياسات المتعلقة بالموازنات في الدول المنخرطة في المشروع.

ووسط هذه التصريحات، تناقلت الصحف تصريح لمسؤول خليجي "بارز" نفى فيه وجود اتفاق خليجي يقضي بتجميد مسار الوحدة النقدية وذلك بسبب ظهور أزمة في منطقة اليورو. ونقلت تقارير عن الصباح قوله انه "أمر غير مسؤول" أن يمضي أعضاء مجلس التعاون الخليجي في العملة الموحدة دون دراسة تداعيات مشاكل الوحدة النقدية الأوروبية. ويرى مراقبون أنه مما لا شك أن قيام الأزمة الأوروبية الجديدة وقبل الأزمة الاقتصادية العالمية تشكل حافز لاتخاذ المزيد من الخطوات نحو التكتل الاقتصادي الخليجي، حيث وافقت القمة قبل الماضية في مسقط على اتفاقية الوحدة النقدية والمجلس النقدي بين الدول الأعضاء وذلك ضمن مشروع العملة الخليجية الموحدة.

وكون الاتحاد النقدي مرتبط بدوره بالتطبيق شبه الكامل للتعريف الجمركية الموحدة والسوق الخليجية المشتركة، وهما قضيتان لا تزالان قيد التنفيل الكامل، فقد أكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن بن حمد العطية، أنه عرض على القمة ورقة تشخيص عدد من المعوقات ومقترحات بالسبل لمعالجتها وحث الوقت لأن تتخذ القمة قرارات حاسمة، وهي المناط بها من قبل المجلس الأعلى تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية ومناقشة مدى التزام الدول الأعضاء بالقرارات الاقتصادية الصادرة عن المجلس الأعلى ابتداء بالاتحاد الجمركي وحسم ما تبقى من متطلباته المعلقة منذ عام 2003، ومن ذلك إيجاد آلية دائمة لتوزيع الإيرادات الجمركية والاتفاق على موضوع الحماية الجمركية والوكالات التجارية، وصولاً للوضع النهائي للاتحاد الجمركي وتحقيق الاستفادة القصوى من قيامه. كذلك تضمنت الورقة مقترحات لتنفيذ السوق الخليجية المشتركة التي تم قيامها ابتداء من مطلع هذا العام وتوجيه المجلس الأعلى باستكمال ما تبقى من متطلباتها ووضع الآليات اللازمة لتحقيق الاستفادة القصوى للمواطنين مما توفره من فرص.

ويتفق مراقبون أن لائحة المهام والتعهدات التي تواجه الوحدة النقدية سوف تزيد إذا ما نظر إلى مؤشرات التقارب نظرة بعيدة المدى. وكانت معايير الوحدة النقدية الخليجية المتفق عليها تتمثل في الآتي: ألا تتجاوز نسبة العجز في الموازنة 3%، وألا تتجاوز نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي 60%، إلى جانب عدم تجاوز نسبة التضخم 2%، كذلك تبرز قضية التضخم كتحدي آخر أمام تفعيل أداء السوق الخليجية المشتركة، ويرتبط التضخم في الخليج بمؤثرات محلية وخارجية، تتمثل الأخيرة في الربط بالدولار واضطرار مصارف المنطقة المركزية خفض فوائدها تماشياً مع قرارات الاحتياطي المركزي الأمريكي.

ويضيف خبراء حتى في حالة إمكانية تحقيق معايير التوصل والدخول في وحدة نقدية خليجية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، فإن إضفاء الاستقرار الطويل الأجل على هذه الوحدة يتطلب إعادة النظر في بعض معايير الوحدة النقدية المشتقة من التجربة الأوروبية نظراً لاختلاف الأوضاع والهيكل الاقتصادية للبلدان في كلا المجموعتين.

ونظر لهذه الأوضاع، فإن دول الخليج الست سوف تواجه تحدي التعويض عن الإيرادات النفطية في أزمنة متفاوتة بعضها خلال عشرين عاماً والبعض الآخر مثل دولة الإمارات خلال مائة عام. كما أن زيادة مساهمة العمالة الوطنية في القوى العاملة سوف يكون له مردود إيجابي على الاقتصاد ككل، إلا أنه سيقص من مرونة تكيف هذه الأسواق من حيث الأجور في حالة

ترجع النشاط الاقتصادي. كما أن معدلات الصرف سوف تتأثر بدورها من هذه الفروق في الأداء الاقتصادي.

كما يتطلب قيام الوحدة النقدية تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء لضمان إسهامها في الاستقرار المالي والنقدي، وبما يكفل تحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي المستدام في منطقة العملة الموحدة. وأيضاً تهيئة البنى المتعلقة بنظم المدفوعات ونظم تسويتها اللازمة للعملة الموحدة، وتبني تشريعات مصرفية وقواعد مشتركة في مجال الرقابة المصرفية بما يحقق الاستقرار النقدي والمالي. وكذلك إنشاء مجلس نقدي يُعد لإنشاء بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية التامة ويكون من أغراض البنك المركزي الأساسية رسم وتنفيذ السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف للعملة الموحدة، وإصدار عملة موحدة تحل محل عملات الدول الأعضاء.

كما ألزمت الاتفاقية الدول الأعضاء فور دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ باتخاذ الإجراءات المطلوبة لإنشاء المجلس النقدي، على إنشاء المجلس النقدي ويمارس مهامه ووظائفه طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية ونظامه الأساسي إلى حين قيام البنك المركزي الذي سيحل بصفة تلقائية محل المجلس النقدي فور الانتهاء من الإجراءات المتعلقة بإنشاء البنك المركزي.

كذلك من القضايا التي تستوجب سرعة التعامل معها هو التأخر في التطبيق الفعلي للتعريفات الجمركية الموحدة، وهو أمر مهم، حيث تساهم التعريفات الجمركية الموحدة في تسهيل حركة البضائع بين الدول الأعضاء وتعزيز التجارة البينية؛ حتى تنتقل السلع كما لو أنها في بلد واحد، الأمر الذي سيكون بمثابة الخطوة الأولى لاستكمال إقامة السوق الخليجية المشتركة؛ وبالتالي عملة خليجية موحدة.

أيضاً ما تزال هناك عوائق في تنقل الخليجيين بين دول المجلس، وإن كانت بعض الدول أقرت التنقل بالبطاقة الشخصية أو الهوية بدلاً من جوازات السفر وغيرها. كما تقف بعض التشريعات الخليجية عائقاً أمام تنقل الاستثمارات الخليجية بين الدول الأعضاء حيث لا تزال قوانين بعض الدول تمنع دخول الخليجيين أسواق المال وتصنفهم على أنهم أجانب، والأمر أيضاً ينطبق على تملك العقارات. لذلك، فإن تذليل العقبات أمام تحرير كافة عناصر الإنتاج والاستثمار والعمل والتجارة يعتبر شرط أساسي لنجاح العملة الموحدة، ولا يمكن تصور قيام وحدة نقدية في ظل وجود هذه القيود.

إن الوحدة النقدية الخليجية سوف تحقق الكثير من المزايا التي تخدم برامج التكامل الاقتصادي الخليجي. فمن شأن توحيد العملة الخليجية القضاء على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية وتطويرها من النواحي التشريعية والفنية والعملياتية، خاصة سوق السندات. كما يساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيراً ملحوظاً من حيث الحجم والعمق والسيولة وتنوع الأدوات المطروحة فيها وتوسيع قاعدة المستثمرين المتعاملين.

كما تزيد العملة الموحدة من قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلس الأمر الذي سيكون له آثار إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية، إضافة إلى أن هذه العمليات سوف تضيء طابع الحيوية والتكامل على أسواق المال الخليجية..

خامساً: النظرة المستقبلية

أجمعت عدة تقارير دولية على وجود مؤشرات متزايدة على تعافي الاقتصاد العالمي، مما يعزز الآمال بتحوله نحو أداء إيجابي خلال العام 2010. ويتوقع معهد التمويل الدولي نموا عالميا بنسبة 2,7 في المائة في 2010، بعد تراجع بنسبة 1.1 في المائة هذا العام، أي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية. وقال أن الاقتصاد العالمي ينشط مجددا مستمدا قوته من الأداء القوي للاقتصادات الآسيوية والاستقرار أو الانتعاش المتوسط في المناطق الأخرى.

وتوقع المعهد أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي 983 مليار دولار عام 2010، بنسبة نمو قدرها 4.4% بالمقارنة مع العام 2009. كما سوف يرفع صافي الفائض في الحساب الجاري من 47 مليار دولار عام 2009 إلى 128 مليار دولار عام 2010، ثم إلى 163 مليار دولار عام 2011 بفضل زيادة أسعار النفط. وكنتيجة لذلك، سوف يرتفع صافي الموجودات الأجنبية لدول المجلس إلى 1.2 تريليون دولار عام 2010 ثم إلى 1.3 تريليون دولار بنهاية العام 2011 وهو يعادل 122% من الناتج المحلي الإجمالي.

ووفقا لتقديرات المعهد أيضا، سوف يبلغ صافي الفائض في الحساب الجاري 124 مليار دولار منه 36 مليار دولار في السعودية و16 مليار دولار في الإمارات و45 مليار دولار في الكويت و19 مليار دولار في قطر و6 مليار دولار في عمان وملياري دولار في البحرين. كما يتوقع التقرير أن تساهم سياسات الإنفاق المعتدلة ووجود عرض في المواد والسكن علاوة على تراجع الأسعار عالميا إلى بروز معدلات تضخم معتدلة في دول المجلس، حيث تبلغ 4.9% في السعودية و0.8% في الإمارات و4.4% في الكويت و0.4% في قطر و3.4% في عمان و2.8% في البحرين.

وشدد التقرير أن هذه المؤشرات توضح أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هي في طريقها للعودة للنمو القوي بفضل زيادة أسعار النفط، وتنامي أنشطة الإنتاج والتصدير، وتوسع الإنفاق الحكومي.

من جهة أخرى، فمن غير المحتمل أن تنتهي باقي دول المجلس الخمس ارتباطها بالدولار الأمريكي في المدى القصير نظرا لقوة الطلب على الدولار الأمريكي وتراجع سعر النفط وانخفاض معدلات التضخم. مع ذلك، يواصل التدهور في آفاق اقتصاديات الولايات المتحدة تأثيره في تأكيد التوقعات بشأن تغيير سعر الصرف على المدى المتوسط.

وإجمالا، تشكل أسعار النفط الخام تحديا رئيسيا لتوقعات النمو في دول المجلس في الأجل المتوسط والبعيد، بغض النظر عن التحديات التي تطرحها تقلبات الأسواق الحالية. وتتطلع دول المجلس أن تتحسن مستويات أسعار النفط إلى فوق معدل 75 دولار أمريكي للبرميل خلال العام 2010 وذلك لعودة اقتصادياتها من مواصلة النمو الطبيعي.

وبينما لم تكن معظم البنوك في المنطقة معرضة لمخاطر الأصول السامية، إلا أنها تضررت من انهيار أسواق الأصول المحلية وسحب الارصدة بالنقد الاجنبي. غير أن اتخاذ الإجراءات الفورية والقوية على مستوى السياسات ادى الى احتواء هذه التداعيات.

وقد كشفت الأزمة عن بعض اوجه القصور في القطاع المالي في المنطقة، ابرزها ضعف نظم ادارة المخاطر والافراط في الرفع المالي للمؤسسات، وفي المرحلة المقبلة سوف تظل التدابير

الرامية الى تقوية التنظيم والرقابة الماليين- والتي يجري استحداثها في بعض البلدان بالفعل- عنصرا بالغ الأهمية.

وستكون مواصلة الإنفاق العام على البنية التحتية والتنمية الاجتماعية عنصرا أساسيا للمساعدة على تحقيق إمكانات هذه الاقتصاديات، وسيتعين على الحكومات أيضا الشروع في وضع استراتيجيات لسحب دعم السيولة الاستثنائي الذي قدمته أثناء الازمة لتخفيف حدة آثارها. وستظل أولويات الأجل المتوسط تتضمن تطوير الأسواق المالية- بما يشمل من تنوع في النظام يتجاوز حدود النظام المالي القائم على البنوك- وكذلك جهود تحسين مناخ الاعمال بغية دعم التنوع في النشاط الاقتصادي ويجاد فرص العمل.

وتحديات التنمية في الأجل البعيد تطرح بدورها قضية الإصلاحات المؤسسية. إن نموذج التنمية الاقتصادية الراهن لدول المجلس يجب تطويره من خلال إصلاحات هيكلية جذرية تركز على تجسيد مضمات التنمية المستدامة وتشجيع الأنشطة الإنتاجية والخدمات المولدة للقيمة المضافة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة توفير فرص عمل مجزية للمواطنين، وجعلها أقل اعتماد وحساسية للاستثمارات المضاربية وخاصة أنشطة العقارات والأوراق المالية.

أن قيام دول المجلس بإضفاء مرونة على سياسة ربط عملاتها بالدولار الأمريكي في المدى المتوسط سوف يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاديات دول المجلس من خلال إضفاء استقرار أكبر على الأسعار والرواتب وخاصة رواتب العمالة الماهرة.

وسوف تكون هذه الدول بحاجة متزايدة لتوسيع طاقتها الاستيعابية وبالذات في مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاجتماعية لكي لا يؤدي التوسع في الإنفاق إلى ارتفاع مباشر في الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

أن دول المجلس مطالبة بالاستمرار في برامجها الرامية لتأسيس الاتحاد النقدي ومعالجة كافة معوقات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة نظرا لتأثيراتها البالغة على مستقبل تكاملها الاقتصادي واستمرار برامج التنمية ومواجهة التحديات العالمية.

أن النمو الاقتصادي يعطي قوة دفع قوية للقطاع الخاص. وقيام دول المجلس بتبني خطط إنقاذ اقتصادي محفزة وكذلك إحداث استقرار أكبر في سياساتها الاقتصادية الكلية خاصة على صعيد الأسعار من خلال مرونة سعر الصرف سوف يمنح القطاع الخاص ثقة أكبر في تنمية حصته من الناتج الإجمالي غير النفطي. غير أن القطاع الخاص يحتاج أيضا إلى إضفاء مرونة أكبر على أسواق العمل، وتوفير العمالة الماهرة من خلال جملة إصلاحات سوق العمل الأخذ بتنفيذها في العديد من دول المجلس الرامية للاستثمار بمبالغ كبيرة في التنمية البشرية، وهي خطوة هامة ومطلوبة لاعتماد القطاع الخاص بصورة أكبر على العمالة الوطنية وتخفيف اعتماده على العمالة الوافدة.

كما أن دول المجلس بحاجة إلى مواصلة جهودها في مجال تقوية أنظمة عمل المؤسسات وإدارة المال العام. وهذه الدول مطالبة بإحداث توازن بين توفير فرص عمل مرضية للمواطنين وتحسين مستوياتهم المعيشية للأجيال الحالية وبن الاحتفاظ بجزء متساو من ثرواتها للأجيال القادمة. ولتحقيق هذا الهدف، قامت العديد من هذه الدول بإنشاء صناديق استثمارية للأجيال القادمة. وقد حظيت هذه الصناديق باهتمام عالمي كبير في الآونة الأخيرة حيث واجهت دعوات لحسن إدارتها والشفافية والمهنية في إدارتها. وقد أبرزت الأزمة الراهنة والخسائر التي



تكبدتها هذه الصناديق أهمية هذه القضايا. كما أن الرقابة على البنوك وأنشطتها بحاجة إلى مواصلة التدعيم نظرا لحيوية دورها الاقتصادي. كذلك تقوية وتعزيز القطاع الخاص وبنيته المؤسساتية ودوره التنموي ومواصلة برامج التخصيص.

المصدر:

1. تقارير صندوق النقد الدولي
2. تقارير معهد التمويل الدولي
3. تقارير صادرة عن البنوك والبورصات العربية والدولية.

2010	2009	2008	المملكة العربية السعودية (مليار دولار)
414	353	469	الناتج المحلي الأجمالي
200	157	283	النفط
3.4	-0.6	4.5	نسبة نمو الناتج
2.6	-8.7	4.8	نسبة نمو القطاع النفطي
3.7	3.0	4.3	نسبة نمو القطاع غير النفطي
5.0	5.1	9.9	معدل التضخم
8.2	10.8	17.6	نمو السيولة
7.3	-0.1	27.1	نمو الأتتمان
226	180	313	قيمة الصادرات
196	154	281	قيمة الصادرات النفطية
30	26	32	قيمة الصادرات غير نفطية
101	90	101	قيمة الواردات
36	9	135	رصيد الحساب الجاري
8.6	2.6	28.8	كنسبة من الناتج المحلي
103	100	97	الدين الخارجي
25	28	21	نسبة الدين إلى الناتج المحلي
45.3	41.0	63.1	الإيرادات الحكومية
39.0	41.6	29.2	النفقات
6.3	-0.6	33.9	رصيد الميزانية
26.6	26.0	25.3	السكان
8.33	8.13	9.11	انتاج النفط

...	319.4	246.7	القيمة السوقية للبورصة
-----	-------	-------	------------------------

2010	2009	2008	الكويت (مليار دولار) الناتج المحلي الأجمالي
124.8	108.9	148.0	الناتج المحلي الأجمالي
60.7	49.3	87.8	النفط
3.2	-2.4	6.0	نسبة نمو الناتج
3.2	-9.7	4.4	نسبة نمو القطاع النفطي
3.3	2.0	7.0	نسبة نمو القطاع غير النفطي
4.4	4.0	10.6	معدل التضخم
14.0	13.4	15.6	نمو السيولة
7.0	4.6	19.1	نمو الأتتمان
63.3	50.2	86.9	قيمة الصادرات
59.3	46.6	82.6	قيمة الصادرات النفطية
-	-	-	قيمة الصادرات غير نفطية
-18.6	-17.9	-24.9	قيمة الواردات
45.0	31.2	62.8	رصيد الحساب الجاري
36.0	28.7	42.4	كنسبة من الناتج المحلي
32.8	43.4	61.1	الدين الخارجي
26.3	39.9	41.3	نسبة الدين إلى الناتج المحلي
64.2	63.0	67.7	الإيرادات الحكومية
42.3	45.6	48.5	النفقات
21.9	17.5	19.2	رصيد الميزانية

3.50	3.48	3.44	السكان
2.35	2.27	2.55	انتاج النفط
...	104.2	119.5	القيمة السوقية للبورصة

2010	2009	2008	قطر (مليار دولار)
120.1	98.3	110.7	الناتج المحلي الأجمالي
63.7	45.4	59.1	النفط
13.9	8.6	25.4	نسبة نمو الناتج
22.0	16.1	23.1	نسبة نمو القطاع النفطي
6.0	5.0	27.8	نسبة نمو القطاع غير النفطي
0.7	-4.9	15.2	معدل التضخم
6.0	-1.0	19.7	نمو السيولة
8.0	2.4	48.3	نمو الأثمن
57.0	42.4	64.4	قيمة الصادرات
51.9	37.5	58.9	قيمة الصادرات النفطية
-	-	-	قيمة الصادرات غير نفطية
-25.3	-22.1	-25.1	قيمة الواردات
19.3	8.4	23.7	رصيد الحساب الجاري
16.1	8.6	21.4	كنسبة من الناتج المحلي
89	77	59	الدين الخارجي
74	78	53	نسبة الدين إلى الناتج المحلي
39.4	38.3	36.0	الإيرادات الحكومية

28.6	29.1	25.2	النفقات
10.8	9.2	10.7	رصيد الميزانية
1.4	1.4	1.4	السكان
0.8	0.8	0.8	انتاج النفط
...	87.9	76.7	القيمة السوقية للبورصة

2010	2009	2008	الأمارات العربية المتحدة (مليار دولار) الناتج المحلي الأجمالي
241.6	221.1	254.4	الناتج المحلي الأجمالي
72.1	55.8	93.7	النفط
2.0	-1.6	5.4	نسبة نمو الناتج
2.7	-7.6	2.4	نسبة نمو القطاع النفطي
1.8	0.3	6.3	نسبة نمو القطاع غير النفطي
0.9	-1.0	12.3	معدل التضخم
10.0	8.8	19.2	نمو السيولة
5.5	4.0	44.6	نمو الأئتمان
208.7	174.9	239.8	قيمة الصادرات
72.9	58.1	102.6	قيمة الصادرات النفطية
-	-	-	قيمة الصادرات غير نفطية
-162.4	-148.4	-176.3	قيمة الواردات
16.6	-2.3	22.4	رصيد الحساب الجاري
6.9	-1.0	8.8	كنسبة من الناتج المحلي
150.5	149.4	151.0	الدين الخارجي

62.3	67.6	59.4	نسبة الدين إلى الناتج المحلي
39.6	36.0	48.2	الإيرادات الحكومية
30.2	35.6	27.1	النفقات
9.4	0.4	21.1	رصيد الميزانية
4.65	4.62	4.77	السكان
2.34	2.28	2.59	انتاج النفط
...	131.8	133.7	القيمة السوقية للبورصة

2010	2009	2008	عمان
61.4	52.9	59.9	الناتج المحلي الأجمالي
5.1	3.6	12.8	نسبة نمو الناتج
7.8	6.5	6.2	النفطي
4.0	2.5	15.7	الغير نفطي
3.4	3.5	12.4	معدل التضخم
5.8	0.4	5.5	رصيد الحساب الجاري
9.5	0.7	9.1	نسبة الناتج

5.0	0.5	13.1	رصيد الميزانية
8.0	4.7	23.1	نمو السيولة
8.0	6.0	42.7	نمو الأئتمان
12.6	12.4	12.3	الديون الخارجية
3.1	3.0	2.9	السكان
...	23.6	20.6	القيمة السوقية للبورصة

2010	2009	2008	مملكة البحرين
23	21	22	الناتج المحلي الأجمالي
3.7	3.1	6.3	نسبة نمو الناتج
0.4	-0.3	0.4	النفطي
4.0	3.4	7.0	الغير نفطي
2.8	2.8	3.5	معدل التضخم
1.7	0.6	2.3	رصيد الحساب الجاري

7.5	2.7	10.3	نسبة الناتج
-1.6	-5.0	7.5	رصيد الميزانية
6.0	3.3	19.7	نمو السيولة
5.0	-0.7	43.0	نمو الأئتمان
30.0	28.8	34.3	الديون الخارجية
1.16	1.13	1.12	السكان
...	16.3	20.0	القيمة السوقية للبورصة